

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير و علوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

تأثير الحوكمة على التطور المالي بالدول الإفريقية

- دراسة قياسية -

تحت إشراف الأستاذ:

- الدكتورة: جلولي نسيمة

من إعداد الطالب:

- لخضاري نور الدين

- عثمان محمد

نوقشت و أجزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور	شرفي جلول	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
الدكتورة	جلولي نسيمة	أستاذ محاضرة "أ"	مشرفا ومقرا
الدكتورة	عبدلي لطيفة	أستاذ محاضرة "أ"	مناقشا

نحاول من خلال هذه الدراسة البحث في أثر الحوكمة على التطور المالي بالدول الافريقية خلال الفترة 2002-2019 ، وباستخدام تحليل الانحدار الساكن للسلاسل الزمنية المقطعية ، تم تقدير ثلاث نماذج وهي نموذج الانحدار المجمع، نموذج الانحدار الثابت و نموذج الانحدار العشوائي ، كما تم اجراء اختبارات المفاضلة ما بين النماذج المقدره، و أوضحت نتائج الاختبارات ضرورة اعتماد على نتائج الآثار الثابتة، و قمنا بتشخيص النموذج المختار و أعدنا تقديره باستخدام منهجية PCSE ، وكشفت نتائج هذه المنهجية على أن بعض مؤشرات الحوكمة لها تأثير معنوي على التطور المالي فمنها من يؤثر سلبيا على التطور المالي مثل سيادة القانون و الاستقرار السياسي ، ومنها من يؤثر إيجابيا على التطور المالي مثل فعالية الحكومة و الصوت و المساءلة. كما درسنا تأثير متغيرات أخرى اقتصادية على التطور المالي كمتغيرات مراقبة كالنمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري و صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و أظهرت النتائج أن كل من النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر لهما تأثير معنوي على التطور المالي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، التطور المالي، الدول الافريقية، تحليل الانحدار، السلاسل الزمنية المقطعية

Abstract :

We aim to investigate the impact of governance on financial development in Africa countries over the period 2002-2019, and by using static panel regression models namely pooled regression, fixed effect regression and random effect regression. The results of LM and hausman revealed that the appropriate model is fixed effect, and by re-estimating fixed effect model using PCSE methodology, the findings indicated that the rule of law and political stability have negative and significant effect on financial development, while government effectiveness and voice and accountability have positive and significant effect. We further used economic growth, foreign direct investment and trade as control variables, we found that both of economic growth, foreign direct investment have significant effect on financial development .

Keywords : governance , financial development , Africa countries, static panel regression

الإهداء والتشكرات

نهدي ثمرة هذا العمل إلى الوالدين الكريمين،
والأخوة والأخوات
كما نشكر المشرفة على النصائح والتوجيهات

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	الإهداء والتشكرات
I	فهرس الموضوعات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
أ	مقدمة
32 - 10	الفصل الأول: الأدبيات النظرية
10	تمهيد
11	المبحث الأول: الإطار الفكري لمفهوم الحوكمة
11	المطلب الأول: تعريف الحوكمة
11	المفهوم القانوني للحوكمة
12	المفهوم الاقتصادي للحوكمة
12	المفهوم الاجتماعي للحوكمة
15	المطلب الثاني: نشأة الحوكمة وأهدافها
16	1- نشأة الحوكمة وتطورها
17	2- أهداف الحوكمة
18	المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في تحقيق الحوكمة
20	المطلب الرابع: مؤشرات الحوكمة
21	المطلب الخامس: أبعاد الحوكمة
22	المبحث الثاني: النظام المالي
22	المطلب الأول: مفهوم النظام المالي
24	المطلب الثاني: عناصر النظام المالي
26	المطلب الثالث: أهداف النظام المالي ووظائفه
29	المطلب الرابع: مكونات النظام المالي
32	خلاصة الفصل
65 - 33	الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الحوكمة على التطور المالي بالدول الإفريقية
34	تمهيد
35	المبحث الأول: الدراسات السابقة

35	المطلب الأول: الدراسات العربية
38	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
41	المبحث الثاني : الدراسة القياسية
41	المطلب الأول: نموذج الدراسة
57	المطلب الثاني: عرض النتائج
57	أولاً: نتائج نماذج البائل
61	ثانياً : نتائج اختبارات المفاضلة ما بين نماذج البائل
62	ثالثاً : اختبارات التشخيص للبواقى
65	خلاصة الفصل
66	الخاتمة العامة
70	قائمة المصادر والمراجع

الصفحة	الجدول
27	جدول (01): وظائف النظام المالي
41	جدول (02): عينة الدراسة
42	جدول (03): مصادر جمع البيانات
53	الجدول رقم (04): مصفوفة الارتباط
55	الجدول رقم (05): وصف المتغيرات
58	الجدول رقم (06): نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع
59	الجدول رقم (07): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة
60	الجدول رقم (08): نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية
61	الجدول رقم (09): اختبار LM اختبار المفاضلة بين PRM و REM
62	الجدول رقم (10): اختبار هاوسمان
63	الجدول رقم (11): اختبار عدم ثبات التباين
63	الجدول رقم (12): اختبار الارتباط التسلسلي
64	الجدول رقم (13): إعادة تقدير نموذج الآثار الثابتة باستخدام منهجية pcse

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل
43	الشكل (01): الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من طرف البنوك
44	الشكل (02): سيادة القانون
45	الشكل (03): الجودة التنظيمية
46	الشكل (04): فعالية الحكومة
47	الشكل (05): الصوت والمساءلة
48	الشكل (06): الاستقرار السياسي
50	الشكل (07): التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)
51	الشكل (08): نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)
52	الشكل (10): صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)

المقدمة العامة

تأثير الحوكمة على التطور المالي بالدول الإفريقية -دراسة قياسية-

رغم الإصلاحات الاقتصادية المتتالية التي قامت بها الدول الإفريقية ، من خلال مجموعة من الإجراءات كمدخل للتنمية ، تمثلت أهميتها في خصوصية القطاع العمومي وزيادة الاعتماد على آليات السوق للتخفيف من عدم التوازن الهيكلي ، تقليص الإنفاق الحكومي للتخفيف من عجز الموازنات العامة ، التوجه نحو تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي التي اعتبرت السبب الرئيسي في اختلال التوازن الاقتصادي والمالي وتركيز دورها في توفير البيئة المناسبة لتنمية القطاع الخاص وخاصة ما يتعلق بالبنى التحتية المادية والبشرية ، وإدارة نظم الحماية الاجتماعية، لم تتمكن بعض هذه الدول من الوصول إلى أداء اقتصادي قادر على إحداث تنمية حقيقية.

وفي ظل تلك الإصلاحات وجد مفهوم الحوكمة الدولية مكانة له كأداة فعالة لإدارة شؤون الدول وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل ، فأصبح المفهوم بمختلف أبعاده شرطاً أساسياً لتحقيق النمو والتنمية، من خلال إيجاد الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية والتي تقوم على الإدارة الجيدة لجميع مؤسسات الدولة باتباع سياسات ، آليات ، وممارسات تركز على مفاهيم الشفافية والنزاهة والمصداقية ، مما أدى إلى تبني هذا المفهوم من قبل العديد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، وفي تقرير البنك الدولي عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) الصادر في 2003 ، بعنوان "إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا :

أن إدارة الحكم تقوم بأمر أكثر من مجرد المساهمة في نمو أسرع ، فهي أيضا تديم النمو عبر جعل الاقتصاد أكثر مرونة إزاء الصدمات السلبية ، وبيئة الحوكمة الجيدة تدير الأزمات وتوفق بين الدوافع الاقتصادية والتكاليف والمكاسب الاجتماعية ، انطلاقاً مما سبق ذكره ، يمكن بلورة إشكالية البحث كما يلي :

تأثير الحوكمة على التطور المالي بالدول الإفريقية -دراسة قياسية-

ما مدى تأثير الحوكمة الجيدة على التطور المالي بالدول الإفريقية ؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة التالية:

❖ ما مدى توظيف مؤشرات الحوكمة في الدول الإفريقية؟

❖ ما الأهمية التي تكتسبها الحوكمة في علاقتها بالتطور المالي القارة السمراء؟

فرضيات البحث:

من خلال التساؤلات الآتية الذكر يمكن بلورة مجموعة من الفرضيات منها على سبيل المثال:

❖ الحوكمة الجيدة عامل من العوامل التي بواسطتها يمكن للدول الإفريقية تطوير اقتصادياتها .

❖ هناك علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الحوكمة الجيدة والتطور المالي

بالدول الإفريقية.

أهمية البحث:

تظهر الحاجة إلى الحوكمة الجيدة باعتبارها أداة فعالة من أدوات الإصلاح الاقتصادي ، إذ تمارس

من خلالها السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة الموارد الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة

، كذلك فإن متغيرات الحوكمة تعتبر من الركائز الأساسية التي يجب أن تتضمنها السياسات الاقتصادية

المحفزة للنمو والتنمية الاقتصادية على حد سواء .

أسباب اختيار الموضوع:

لا يخفى للحوكمة من أهمية بالغة في اقتصاديات الدول، سيما في قارة إفريقيا التي هي بحاجة أكثر من غيرها للحوكمة إذا ما أرادة تطوير اقتصادها و بناء على ذلك تم اختيار الموضوع فضلا عن الأسباب الآتية:

- ارتباط موضوع الحوكمة الدولية بالتخصص المدروس.
- الرغبة في تنمية المعارف العلمية في مجال أساليب الاقتصاد القياسي.
- المكانة الهامة لمؤشرات الحوكمة باعتباره ذات علاقة مباشرة بالتطور الاقتصادي للدول النامية ، ومنها الدول الإفريقية .
- الرغبة في التعرف على واقع الحوكمة في عينة من دول القارة الإفريقية، بهدف تحديد العوامل المساعدة على تطوير الاقتصاديات، وعلى رأسها محددات الحوكمة كالأستقرار السياسي والجودة التنظيمية.

منهج البحث:

نظرا للإشكالية المطروحة واتباعا لمتطلبات الفرضيات نرى ضرورة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالنظر إلى طبيعة الموضوع، بالإضافة إلى المنهج القياسي لاختبار العلاقة التوازنية بغية الإجابة على الإشكالية والمتمثلة في تأثير الحوكمة الجيدة على التطور المالي في الدول الإفريقية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2002 و 2019، لاختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعية.

خطة البحث:

بغية الإلمام بالموضوع تم تقسيم البحث إلى فصلين وهما:

الفصل الأول: بعنوان الأدبيات النظرية ، يتضمن توضيح الحوكمة الدولية وعلاقتها بالتطور المالي من خلال مبحثين : الأول الإطار الفكري لمفهوم الحوكمة ، وفيه خمسة مطالب كما يلي : تعريف الحوكمة ، نشأة الحوكمة وأهدافها ، الأطراف الفاعلة في تحقيق الحوكمة ، مؤشرات الحوكمة ، أبعاد الحوكمة ، والمبحث الثاني : النظام المالي ، وفيه خمسة مطالب هي : مفهوم النظام المالي ، عناصر النظام المالي ، أهداف النظام المالي ووظائفه ، مكونات النظام المالي ، مفاهيم أساسية حول التمويل

الفصل التطبيقي: تحليل محددات الحوكمة بالدول الإفريقية، فيه مبحثان، الأول مخصص للدراسات السابقة التي تناولت محددات الحوكمة الدولية وعلاقتها بالتطور المالي ، أما الثاني فوصف للمتغيرات ونموذج الدراسة، وهو مقسم إلى مطلبين، تناول المطلب الأول منهما وصفا للمتغيرات وعينة الدراسة التي شملت عددا من الدول الإفريقية، بينما تناول المطلب الثاني نموذج الدراسة وفيه دراسة وفق نماذج بانل.

مجال البحث وحدوده:

بعد الانتهاء من الجانب النظري الذي خصصناه لدراسة الإطار النظري للحوكمة الدولية ، تمت دراسة حالة مجموعة من الدول الإفريقية من خلال التطرق للعلاقة بين مؤشرات الحوكمة والتطور المالي بها ، خلال الفترة من 2002 إلى 2019.

مصادر البحث:

يعتمد إعداد أي بحث على مصادر ومراجع متنوعة تخدم إشكاليته، وهذا ما حاولنا الإلمام به سيما المصادر التي تطرقت لدراسة محددات الحوكمة الدولية وعلاقتها والتطور المالي ، وتشمل الكتب والدوريات إضافة إلى الدراسات السابقة من أطاريح ومذكرات عربية وأجنبية.

صعوبات البحث:

خلال إنجاز هذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل فيما يلي:

- صعوبة الحصول على البيانات الضرورية لإتمام البحث.
- صعوبة الإلمام بمتغيرات الدراسة في مختلف الدول الإفريقية نظرا لاختلاف الظروف.

الفصل النظري:

الحوكمة والتطور المالي

تمهيد

أدت الأزمات المالية الأخيرة في دول شرق آسيا وروسيا والولايات المتحدة، والتي فجرها الفساد الإداري والمالي وسوء الإدارة، والفجوة الكبيرة بين مرتبات ومكافآت المديرين التنفيذيين في المؤسسات وبين الأداء المالي لها إلى صعوبة عملية جذب المستويات الكافية من رأس المال، حيث تكبد الكثير من المساهمين وخاصة المؤسسات الاستثمارية، خسائر مالية فادحة دفعتهم إلى الإعلان بوضوح أنهم ليسوا على استعداد لتحمل نتائج الفساد وسوء الإدارة، كما أصبح المستثمرون قبل قيامهم بالاستثمار يطلبون الأدلة والبراهين على أن المؤسسات التي ترغب في جذب استثماراتهم وفقا للممارسات السليمة للأعمال والتي تضمن تقليل إمكانية الفساد وسوء الإدارة إلى أقل حد ممكن، ويطلق على هذه الممارسات السليمة أو الأساليب العلمية الرشيدة التي تدار من خلالها المؤسسات مفهوم الحوكمة.

أصبح المستثمرون يبحثون قبل توجيه استثماراتهم عن المؤسسات التي تتميز بوجود هياكل سليمة للحوكمة داخلها والتي تضمن مستوى معين من الإفصاح والشفافية في المعلومات المالية التي تنشرها هذه المؤسسات والوضوح والدقة في القوائم المالية الخاصة بها قبل أن يقدموا على الاستثمار فيها، وقد أدت الانهيارات المالية في العديد من البلدان إلى التفكير في كيفية حماية المستثمرين من أخطاء مجالس الإدارة وزيادة الاهتمام بالدور الذي يلعبه مفهوم حوكمة المؤسسات في التأكيد على الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية وعلى دورها في جذب الاستثمارات وتدعيم اقتصاديات الدول، من خلال وضع أسس معينة للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشكل الذي يؤدي إلى وجود شفافية في التعامل بين هذه الأطراف، وبالتالي منع حدوث مثل هذه الانهيارات المالية في المستقبل.

المبحث الأول : الإطار الفكري لمفهوم الحوكمة

المطلب الأول: تعريف الحوكمة:

ظهر مفهوم الحوكمة في إطار الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية في مجال التنمية الإنسانية بمختلف أبعادها السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، حيث تم استخدام هذا المصطلح للتركيز على المساءلة المالية للحكومة، فوفقا للحكومة، فإن الأدوات الحكومية للسياسات الاقتصادية ليس من المفروض أن تكون اقتصادية فقط، بل لابد أن تكفل العدالة والمساواة، ومع بداية التسعينات؛ تم التركيز على الجوانب الديمقراطية للحكومة من حيث تدعيم المشاركة، وتفعيل دور المجتمع المدني، وإزاحة الغبار عن كل ما يجعل من الدولة ممثلا شرعيا لمواطنيها «ومن هذا المنطلق تم تبني هذا المفهوم على أساس أنه يتعرض لما هو أبعد من الإدارة العامة، الأدوات والعلاقات والأساليب المتعلقة بالحكم، ليشمل مجموعة العلاقات القائمة بين الحكومة والمواطنين، سواء كأفراد أو كجزء من مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية»

للإشارة، فقد عرف مصطلح (Gouvernance) عدة ترجمات إلى اللغة العربية عكستها المصطلحات العديدة التي تشير إليه، إذ يمكن - في هذا الإطار - ذكر بعض تلك الترجمات وهي: الحوكمة، الحكمانية، الحاكمة، إدارة الحاكمة، إدارة الحكم، شؤون الدولة والمجتمع والحكم الراشد، ففي الوقت الذي تبنت فيه العديد من مراكز الدراسات والبحوث، مثل المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مصطلح الحكمانية كترجمة (Good Governance) تبني مجمع اللغة العربية ترجمة الحوكمة.

المفهوم القانوني للحوكمة:

تقوم الحوكمة - من الناحية القانونية - بالتأكيد على الالتزام بتطبيق الأشكال المختلفة للعقود بين كافة الأطراف المعنية في المنظمة، «وتعد حجر الزاوية في تنظيم العلاقات التعاقدية بين هؤلاء الأطراف، بما يعمل على ضمان حقوق كل طرف منهم، وتقوم بالتغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج من الممارسات السلبية، التي تنتهك صيغ العقود المبرمة أو القوانين والقرارات والنظم الأساسية للمنظمة، حيث يؤكد كثير من القانونيين على مسؤوليات الوكيل، والتعهد بالأمانة، التي يؤديها المديرون قبل الأطراف الأخرى بالمنظمة وضمان حقوقهم» (خضر، 2012، صفحة 92)

المفهوم الاقتصادي للحوكمة:

يعني مفهوم الحوكمة - من الناحية الاقتصادية - «الأسلوب الذي - عن طريقه - يستطيع المستثمرون الذين يوفرّون التمويل للشركات، من خلال أسواق المال، وتحقيق قدر من الطمأنينة يضمن حصولهم على عائد لاستثماراتهم، ولا يهدف المفهوم إلى حماية إقليمية للمساهمين فقط، بل أكثر من ذلك حماية كبار المقرضين والمستثمرين والمساهمين لضمان عوائد مجزية لهم» (نرمين، 2003، صفحة 08)

المفهوم الاجتماعي للحوكمة:

يتسع مفهوم الحوكمة في معناه الاجتماعي، «ليشمل حماية الأطراف المختلفة، ويضمن المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات تجاه المجتمع، فمفهوم الحوكمة لا يضم غير المؤسسات الاقتصادية وأسواق المال فحسب، بل يمتد ليشمل كل المؤسسات ووحدات الإنتاج أو تقديم الخدمات، سواء كنت مملوك للقطاع الخاص أو العام، والعاملة في المجتمع؛ حيث يؤثر نشاطها على رفاهية الأفراد والهيئات والمؤسسات بالمجتمع» (نرمين، 2003، صفحة 08)

وهناك تعريفات مختلفة للحوكمة تبعا لاختلاف الهيئات الاقتصادية، ومنها:

1. تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): الحوكمة «هي النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المؤسسة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل مجلس الإدارة، المساهمين ذوي العلاقة، ويضع القواعد والإجراءات اللازمة باتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها»

2 - تعريف البنك الدولي للحوكمة (1992): الحوكمة «هي الوسيلة التي يتم، من خلالها، ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لهدف التنمية» (فهيم، 2010، صفحة 173)

3 - تعريف معهد المدققين الداخليين في مجلة tone at the top: الحوكمة «هي العمليات التي تتم من خلالها الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح، من أجل توفير إشراف إدارة المخاطر، ومراقبة مخاطر منظمات الأعمال، والتأكيد على كفاية الضوابط؛ لإنجاز الأهداف، والمحافظة على قيمة منظمة الأعمال، من خلال أداء الحوكمة فيها» (أسماء، 2016، صفحة 07)

4 - تعريف لجنة الحكم العالمي (1995): الحوكمة «هي محصلة أو مجموع الطرق التي يسيروها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة لشؤونهم المشتركة، إنها عملية متواصلة، يمكن، من خلالها، تنسيق المصالح المتضاربة والمختلفة، واتخاذ العمل الشراكي، ويتضمن المؤسسات الرسمية والنظم المدعمة، لتقوية الالتزام، وكذا الشركات غير الرسمية التي اتفقت عليها الشعوب والمؤسسات في صالحها» (الطعامنة، 2005، صفحة 15)

5 - تعريف مؤسسة التمويل الدولية IFC: الحوكمة «هي النظام الذي يتم، من خلاله، إدارة منظمات الأعمال، والتحكم في أعمالها» (رضا، 2010، صفحة 20)

6 - تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD: الحوكمة «هي ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية، في إطار إدارة شؤون دولة معينة على جميع المستويات؛ فهي تشمل الميكانيزمات، والعمليات، والعلاقات المعقدة بين التنظيمات المختلفة، والتي، من خلالها، يتمكن المواطنون والجماعات أصحاب المصلحة من ممارسة حقوقهم والوفاء بالتزاماتهم» (سهام ش.، 2016، صفحة 49)

7 - تعريف المشرع الجزائري: حيث ورد مفهوم الحوكمة في القانون 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، في الفصل الأول، المتعلق بالمبادئ العامة في المادة 02، والتي عرفته بأنه: «هو الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل للمصلحة العامة، في إطار الشفافية» المادة 02 من القانون 6-6

8 - تعريف ألكسندر ويلد Alexandre Wild: الحوكمة هي «حصيلة التفاعلات، العلاقات، التشابكات، بين قطاعات مختلفة (القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، وتتضمن القرارات، التفاوض، وعلاقات القوة المختلفة بين أصحاب المصالح، لتحديد من يحصل على ماذا، متى وكيف؟ كما أنها تعني العلاقات بين الحكومة والقطاعات المختلفة في المجتمع، التي تحدد كيف تنجز الأمور (المسائل)، وكيف توفر الخدمات» (معاوي، 2017، صفحة 43)

9 - تعريف Marcon Rangean et Thiébault: الحوكمة هي «الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحوكمية، والتي، من خلالها، يكون الأعوان الخواص، وكذا المنظمات العمومية، والجماعات

الخاصة بالمواطنين، أو أي أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة» (إلياس، 2011، صفحة 49)

10 - تعريف François Merrien: الذي يعتبر الحوكمة «تتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال؛ بدفع المؤسسات المختلفة كي تتشارك مع بعضها البعض في كل الموارد المتاحة، والخيرات المكتسبة في تجسيد المشاريع المشتركة، وهو ما يخلق تحالفا جديدا قائما على تقاسم المسؤوليات» (معاوي، 2017، صفحة 44)

11- كما يقصد بها «مجموعة الآليات والإجراءات، والقوانين، والنظم، والقرارات التي تضمن كلا من الانضباط والشفافية، والعدالة، وبالتالي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء، عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية المتاحة لديها، بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل» (عباس، 2007، صفحة 17)

12 - وعرفت الحوكمة بأنها:

مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى. (السيد، 2007، صفحة 17)

المطلب الثاني: نشأة الحوكمة وأهدافها

1 -نشأة الحوكمة وتطورها.

يعتبر مصطلح الحوكمة حديث الاستعمال في اللغة العربية، بدأ استخدامه في بداية سنة 2000، وهو أحد المحاولات العديدة لترجمة مصطلح (Gouvernance) باللغة الإنجليزية، ويعود أصله إلى اليونانية (Kubernan) في القرن الثالث عشر (13 ميلادي)، ومعناه قيادة الباخرة الحربية أو الدبابة، ليستخدم فيما بعد في اللاتينية (Geubernar) بداية من القرن السابع عشر (17 ميلادي) بالمعنى نفسه، ثم ظهر سنة 1978 في اللغة الفرنسية بمصطلح (Art ou Manière de Gouverner) (عمر، 2017، صفحة 03)

ويعود التطور الذي طرأ على شكل المنظمات وتعدد أصنافها، وكبر حجمها، خصوصا في ظل العولمة والنمو الاقتصادي العالمي، «وأول جذور الحوكمة يعود إلى (Berle & Means) إذ يعدان أول

من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة، وذلك عام 1932، وتأتي آليات حوكمة المنظمات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة، من جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالمؤسسة» (نرمين، 2003، صفحة 23).

وفي أعقاب سنة 1985 قامت خمس جمعيات مهنية، مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أهمها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية والمعروفة باسم لجنة "تريدواي" (Tread way Commission)، وبعد دراسة أجرتها اللجنة المذكورة لتحديد العوامل المسببة التي يمكن أن تؤدي إلى إعداد التقارير المالية الاحتياطية وإجراءات الحد منها، حيث أصدرت في أكتوبر 1987 تقريرها النهائي (تقرير اللجنة الوطنية الخاصة بالاحتيايل والتضليل في التقارير المالية من منع الغش والتلاعب)، في إعداد القوائم، وتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد الحوكمة وما يرتبط بها، عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة المنظمات. (عمر، 2017، صفحة 04)

شهد العقد الأخير من القرن الماضي البدايات الحقيقية للحديث عن الحوكمة، وذلك بعد تفجر الكثير من القضايا التي طفت على السطح وظهرت فيها التجاوزات الإدارية والمالية، وقد كشفت هذه الأزمات والانهيارات عن أنماط من الفساد المالي والإداري جعل الحديث عن الحوكمة يحظى بأهمية خاصة (البلتاجي، 2007، صفحة 02)، ومن أخطر تلك القضايا الأزمة المالية الخانقة التي عصفت مع منتصف تسعينيات القرن الماضي، بالاقتصاديات المتقدمة فيما كان يعرف بنمور آسيا، تلك الأزمة التي كشفت عن كثير من التجاوزات المالية والإدارية المتمثلة في علاقات ومصالح متبادلة بين الموظفين وأقاربهم ولجوء الشركات الكبرى إلى استئانة أموال طائلة وإخفاء تلك الديون عن العملاء وحملة الأسهم مما كان يشكل في حينه أزمة ثقة بين إدارات تلك الشركات والمتعاملين معها من العملاء وحملة الأسهم (السيد، 2007، صفحة 14)

ومن القضايا الكبرى التي طفت على السطح في تلك الفترة وشكلت بدايات وإرهاصات الحوكمة في مفهومها الحالي وما عرف في حينه بأزمة بنك التجارة والاعتماد الدولي، حيث شكل انهيار هذا البنك صدمة عنيفة للأوساط المالية والمصرفية بما مثله هذا الانهيار من أزمة ثقة ومصداقية كانت تعصف بذلك البنك.

وعلى المستوى الدولي تبني الاهتمام بمبادئ ومعايير الحوكمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ومقرها باريس) وأصدرت مجموعة من المبادئ والمعايير التي تعزز التزام المؤسسات بتطبيق متطلبات الحوكمة، وقد تم اعتمادها من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1999م. من أهم تلك المبادئ: توفير الحماية للمساهمين والمعاملة المتساوية بينهم وتأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح والحفاظ عليها، وتحقيق الإفصاح والشفافية في جميع الأمور المالية والإدارية، ووضع خطة إستراتيجية للشركة والمراقبة الفاعلة لأداء الإدارة والتأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة تجاه الشركة والمساهمين. (البلتاجي، 2007، صفحة 02)

كما تبنت لجنة بازل معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحوكمة وأصدرت وثيقة في سبتمبر 1999 حول "تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية" تضمنت مجموعة من المبادئ، من أهمها: الحد من الأنشطة والعلاقات التي تقلل كفاءة الحوكمة، ومنها تضارب المصالح والإقراض بشروط ميسرة، وإرساء أهداف إستراتيجية داخل المنظمة المصرفية وتطبيق مبدأ "التطلع نحو التفوق" وضمان تأهيل أعضاء مجلس الإدارة، وأن يكون لديهم فهم واضح لدورهم في الحوكمة، وتأسيس لجان متخصصة مثل (لجنة إدارة المخاطر، ولجنة المراجعة) (البلتاجي، 2007، صفحة 03)

2 - أهداف الحوكمة.

إن الأهداف التي تسعى الحوكمة إلى تحقيقها تكسبها الأهمية البالغة لعظم تلك الأهداف ومشروعيتها وأهميتها، وقد ذكر الباحثون جملة متنوعة من أهداف الحوكمة يمكن للباحث تلخيصها فيما يلي: (السيد، 2007، صفحة 23)

1. تحقيق الشفافية المطلوبة لإدامة الشركات والمؤسسات المالية وتمكينها من القيام بأنشطتها الاستثمارية في إطار من النزاهة والموضوعية والاحتراف، إذ تضي الحوكمة نمطاً من ثقافة الشفافية والوضوح بحيث يصبح ذلك النمط مهيمناً على السلوك الإداري والوظيفي لمنسوبي تلك المؤسسات.
2. زيادة الثقة في الشركات والمؤسسات التي تطبق معايير الحوكمة، وتحتكم إلى قواعدها ومبادئها وآلياتها، لأن الاحتكام إلى تلك القواعد والمبادئ والآليات يشجع جواً من الثقة في الشركة ولوائحها وأنشطتها.

3. يضبط العلاقات الإدارية بين الأطراف ذات العلاقة في الشركات والمؤسسات، والمتمثلة في مجالس الإدارة وحملة الأسهم والأقسام والهياكل الإدارية المنفرعة عن جسم الشركة الرئيس إلى غير هؤلاء ممن تهمهم أنشطة الشركة واستثماراتها، بعد إحداث التوازن بين المصالح التي قد تبدو متعارضة بين أطراف العمليات الإنتاجية أو الاستثمارية التي تمارسها تلك المؤسسات بحيث يتم رعاية جميع المصالح وحمايتها دون أن تتغول بعض المصالح على بعض.
 4. العمل على جذب الاستثمارات واستقطابها فإن الشركة أو المؤسسة التي تطبق قواعد الحوكمة ومعاييرها تكون أقدر من غيرها على جذب الاستثمارات لما تشيعه من الثقة والمصادقية في تعاملاتها، الأمر الذي يولد بدوره طمأنينة تجاه تلك الشركة وأنشطتها وممارساتها.
 5. زيادة تنافسية الشركة التي تطبق معايير الحوكمة وتمكينها من الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من السوق في مجال أنشطتها، لأن الحوكمة تعمل على رفع سوية الشركة وبالتالي زيادة قدرتها على المنافسة، الأمر الذي يستتبع في الغالب زيادة حصتها في السوق.
 6. مكافحة الفساد المالي والإداري في تلك الشركات من خلال تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية وكذلك من خلال تطبيق وتفعيل نظم الرقابة المالية والإدارية، تلك القواعد وتلك النظم التي يؤدي تطبيقها إلى تقليل الفساد وتحجيمه فوق ما يؤدي إليه من تقليل الأخطاء والانحرافات سواء كانت تلك الأخطاء متعمدة أو غير متعمدة.
 7. حماية أموال المساهمين عبر توفير معلومات صحيحة وشفافة عن أنشطة الشركة والوضع المالي له بما يمكن المساهمين الحاليين والمتوقعين من اتخاذ قراراتهم بناءً على ما يظهر من الوضع المالي لتلك الشركات أو المؤسسات.
 8. منع قيام مجلس الإدارة من الإضرار بمصالح المساهمين من خلال تحديد صلاحيات محددة لهم بحيث لا تؤدي تصرفاتهم إلى الإضرار بالأطراف الأخرى ذات العلاقة بأنشطة الشركة كالعملاء والدائنين أو المقرضين أو غيرهم.
- تدعيم الشركات والمؤسسات المطبقة لمعايير الحوكمة لمراكزها المالية عبر تحقيق معدلات عالية من الربحية مما يساهم في تقوية المركز المالي للشركة ويجعلها أكثر قدرة وقابلية على التطور وتوسيع مجال وحقل أنشطتها.

المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في تحقيق الحوكمة

مما سبق، يتضح لنا أنه من أجل تحقيق حوكمة لابد من تضافر جهود كل من الدولة ومؤسساتها، إلى جانب القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، وهي الأطراف الرئيسية المكونة للحوكمة

أولاً: الدولة والمؤسسات الرسمية: يجب على الدولة أن توفر الإطار التشريعي الملائم، الذي يسمح بالمشاركة، في القوانين المتعلقة بتشكيل المنظمات الحكومية وحتى المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيآت الحكم المحلي للقيام بوظائفها، ومنها خلق الأطر الحوارية بين جميع الأطراف إذا كانت مؤسسات رسمية، مثل المجلس النيابي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو هيئات أو لقاءات غير رسمية، لكنها منظمة مثل اللقاء الدوري مع الهيئات والحوار معها حول السياسات العامة. (سعيد، 2015، صفحة 03)

ثانياً: المجتمع المدني: أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازماً للدولة العصرية؛ بحيث حل محل المجتمع الفاصل في الفلسفة السياسية، وبالتالي لم تعد تتحدث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة، وإنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات، وهيئات ونقابات، وغيرها، لتحديد مفهوم المجتمع المدني، يجب التركيز على أربعة عناصر أساسية تتمثل في: (سعيد، 2015، صفحة 03)

- ✓ فكرة التطوعية
- ✓ فكرة المؤسسة
- ✓ فكرة الاستقلالية
- ✓ الارتباط بمنظومة من المفاهيم (حقوق الإنسان، المواطنة، المشاركة السياسية، الشرعية)

ثالثاً: القطاع الخاص:

يستطيع القطاع الخاص أن يلعب دوراً كبيراً في الإدارة، وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على هيكله، فهو يستطيع أن يساهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاته، كما أنه يستطيع توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لعمليات تنموية، بالشراكة مع المجتمع المحلي، أو أجهزة الدولة الرسمية، وكمثال على ذلك الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تأمين القروض للإسكان، ولتأمين

التدريب والتعليم، وتوفير المنتجات الصناعية المختلفة، كما أنه من الضروري أن يكون هناك إطار للتفاعل والحوار بين القطاع الخاص ومؤسسات الدولة. (سعيد، 2015، صفحة 03)

لتقدير مستوى الحوكمة في بلد ما، يتم الاعتماد على ستة مؤشرات رئيسية، بحيث يتم تجميع عناصر البيانات الخاصة بهذه المؤشرات من مصادر مختلفة، تقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التي يقوم عليها كل مقياس بعد تقدير واختبار الأهمية الإحصائية والمعنوية للمتغيرات المؤثرة في إدارة الحكم، وتتمثل فيما يلي: (خضيرات، 2015، صفحة 180)

المشاركة والمساءلة (Voice and Accountability): ويعبر هذا المؤشر عن مشاركة الأفراد في اتخاذ القرار، وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم، يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: الانتخابات الحرة والنزيهة، حرية الصحافة، الحريات المدنية، الحقوق السياسية، دور العسكر في السياسة، التغيير الحكومي، شفافية القوانين والسياسات، وتتراوح تقديرات هذا المؤشر ما بين (-2.5) و(+2.5)، والقيم العليا هي الأفضل.

الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence): ويعبر هذا المؤشر عن استقرار النظام السياسي، ويقيس الإدراكات الحسية لاحتمال ظهور أو حدوث حالة من الاضطراب مثل تهديد إرهابي، صراع داخلي، نزاع مسلح، ظواهر اجتماعية، انقلاب عسكري، كما يعبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف، خاصة المعارضين، وتتراوح تقديرات هذا المؤشر *كسابقه* ما بين (-2.5) و(+2.5)، والقيم العليا هي الأفضل.

فعالية الحكومة (Government Effectiveness): وهو من المؤشرات الذاتية الذي تربطه علاقة بإدارة الحكم، ويتم تجميع عناصره من مصادر مختلفة، يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة، درجة استقرار الحكومة، وتتراوح تقديرات هذا المؤشر *كسابقه* ما بين (-2.5) و(+2.5)، والقيم العليا هي الأفضل.

جودة التشريع - نوعية التنظيمات أو البيئة الإجرائية - (Regulatory Quality): ويقصد بها قدرة الحوكمة على وضع سياسات جيدة تتضمن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد - من خلالها - علاقة الدولة بالمجتمع.

سلطة القانون - سيادة القانون - (Rule of Law): وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم، يتم تجميع عناصره من مصادر مختلفة، يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: الحياد القانوني، تقيد المواطنين بالقانون.

مراقبة الفساد ومحاربه (Control of Corruption): يقيس هذا المؤشر درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين العاميين والسياسيين، ومن خلال تطبيق هذه المبادئ أو المؤشرات، يمكن الوصول إلى تحقيق العدالة والمشاركة، وحرية المسألة، وحماية حقوق الملكية، والحد من استغلال السلطة، وزيادة الثقة في الاقتصاد القومي بما يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وإدامة التنمية

المطلب الخامس: أبعاد الحوكمة

حسب المفاهيم التي جاءت بها المنظمات الدولية حول الحوكمة، من أجل ممارسة سلطة سياسية واقتصادية واجتماعية، وفق آليات تحقق المصالح المشتركة، ومن خلال تجسيد أبعاد تتمثل في: (قتال، 2018، صفحة 149)

أولاً: البعد السياسي:

يتمثل هذا البعد في كيفية ممارسة السلطة سياسيا بصورة مشروعة، والتمثيل القانوني والشرعي للمجتمع، وخلق الصلة الصحيحة وجسور تعاون بين سلطة المجتمع المدني؛ مما يؤدي إلى التفاعل الإيجابي بين الأطراف الفاعلة، بالإضافة إلى تحقيق ديمقراطية فعالة.

ثانياً: البعد الاقتصادي:

يبرز البعد الاقتصادي من خلال نظرة المنظمات الدولية لطبيعة العلاقة بين الحوكمة بمستويات الأداء الاقتصادي في سعيه لتحقيق أهداف واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على برامج إصلاحات اقتصادية، ومحاربة مظاهر الفساد، مع توفير بيئة تنظيمية وتشريعية لنشاطات مختلف القطاعات، لضمان تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي للرأي العام.

ثالثا: البعد الإداري:

من المعلوم أن من أسباب ظهور فكرة الحوكمة هو الانتشار الواسع لظاهرة الفساد وتطور مفاهيم التسيير؛ حيث يأخذ البعد الإداري مكانة في استراتيجية وسياسة الحوكمة، لارتباطه بأنظمة التسيير العقلاني والإدارة الرشيدة للموارد المتاحة، من خلال التوزيع العادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع، والقضاء على أشكال الفساد الإداري والمحسوبية

المبحث الثاني: النظام المالي

يحتل النظام المالي مركزا حيويا في الهيكل الاقتصادي للدول؛ من خلال ما ينتجه من خدمات متنوعة، تستخدمها العائلات ودوائر الأعمال والحكومات، ضمن أدوات مالية مختلفة، مثل النقود والأصول المالية، التي تستعمل كأوعية للادخار والاستثمار، والمؤسسات المالية التي تتمثل في البنوك التجارية والاستثمارية، شركات التأمين والأسواق المالية، كما أن وجود نظام مالي يتسم بقدر من الكفاءة؛ من شأنه أن يخفض من تكلفة القروض والمخاطرة، ويشجع ادخار، ويضمن التخصيص الجيد للموارد المالية، وكلما كان النظام المالي أكثر تطورا ومتانة، زادت مساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النظام المالي

يمثل النظام المالي جزءا هاما من مكونات النظام الاقتصادي، وأحد المؤثرات الرئيسية في مستوى النشاط، من خلال الوظائف التي تؤديها مؤسساته وأسواقه المتنوعة، حيث يعبر النظام المالي عن مجموع الهيئات والآليات التي تسمح لبعض الأعوان، خلال فترة زمنية معينة، بالحصول على موارد للتمويل ولآخرين باستخدام وتوفير مدخراتهم، فهو يشمل المؤسسات المالية والأسواق التي تتوفر على كافة الظروف والآليات المتحكمة في إنتاج وحيازة وتبادل الأصول والأدوات المالية المختلفة، ويأخذ التمويل في الاقتصاد، إما شكلا مباشرا بين أصحاب الفائض والعجز، أو غير مباشر؛ من خلال تدخل مؤسسات الوساطة المالية.

ومن تعاريف النظام المالي ما يلي:

- ❖ يمكن تعريفه بأنه تجمع من الأسواق، والأفراد، والمؤسسات، والقوانين، والأنظمة، والتقنيات التي يتم من خلالها تداول الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، وكذلك إنتاج وتوزيع الخدمات المالية، إضافة إلى تحديد معدلات الفائدة. (العجلوني، 2014، صفحة 28)
- ❖ النظام المالي شبكة من المؤسسات المالية، والأسواق التي تتعامل بعدة أنواع من السندات المالية (ودائع مصرفية، سندات خزنية، أسهم، مشتقات مالية...)، والتي تسهل تحويل النقود واقتراض الأموال وإقراضها (الشيخ، 2009، صفحة 21)
- ❖ يعبر النظام المالي عن الهيئات الأعوان والآليات التي تسمح لبعض الأعوان، خلال فترة زمنية معينة، بالحصول على موارد التمويل، وللآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم (فطوم، 2019، صفحة 04)
- ❖ النظام المالي يتألف من مجموعة من العناصر المختلفة، وإن كانت مترابطة، في الوقت نفسه، وهي البنية التحتية (النظم القانونية، نظم المدفوعات، نظم التسوية، النظم المحاسبية) والمؤسسات (البنوك، شركات الأوراق المالية، المؤسسات الاستثمارية)، والأسواق (الأسهم، السندات، والنقد والمشتقات) (فطوم، 2019، صفحة 04)

والتعاريف السابقة للنظام المالي تجعلنا نخرج ببعض النقاط المهمة المتعلقة بالموضوع، ويمكن إجمالها في النقاط التالية: (فطوم، 2019، صفحة 05)

1 - يعطي التعريف الأول صورة واضحة للنظام المالي التقليدي، ويبين كيف تعمل عناصره المختلفة، فالسوق المالية تعد عنصرا أساسيا، يوفر حلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين، ويكون التعامل في السوق بأصول ذات طبيعة مالية (الأسهم، السندات، والمشتقات)، والتي قد تكون طويلة الأمد كما في أسواق رأس المال، وقد تكون قصيرة الأجل كما في أسواق النقد، ويكون التفاعل بين المدخرين والمستثمرين في الأسواق المالية على أساس أطر تشريعية مفروضة من الجهات الرسمية المسؤولة، بالإضافة إلى أن الفائدة تؤدي دورا محوريا في عمل هذا النظام، من خلال تأثيرها المباشر على الادخار والاستثمار، كما أن تحديد معدلات الفائدة يعد الأداة الأهم بيد البنوك المركزية. (فطوم، 2019، صفحة 05)

2 - النظام المالي شبكة من الأسواق والمؤسسات المالية.

- 3 - من خلال النظام المالي تتوفر الأطر التشريعية لعمل المؤسسات المكونة له.
- 4 - حدوث تفاعل بين عارضي وطالبي الأموال، في إطار النظام المالي، إذ ان النظام المالي يسهل عملية الاستفاداة من المدخرات والفوائض المالية.
- 5 - وبهذا يتألف النظام المالي من المؤسسات والوحدات والأسواق التي تتفاعل فيما بينها، بغرض تعبئة الأموال واستثمارها، وتقديم التسهيلات، بما في ذلك تمويل النشاط التجاري. (فطوم، 2019، صفحة 05)

المطلب الثاني: عناصر النظام المالي

يمثل النظام المالي الدولي أحد الأركان الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى النظام التجاري الدولي والنظام النقدي الدولي. والنظام المالي الكفؤ هو ذلك النظام الذي يحقق تمويلا للنظام التجاري الدولي واستقرارا للنظام النقدي، والتنسيق بين هذه الأنظمة يؤدي إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق النمو في معظم بلدان العالم. (الشيخ، 2009، الصفحات 22-23)

كان النظام التجاري الدولي يعتمد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (GATT) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، والآن أصبح يعتمد على منظمة التجارة العالمية (OMC).

يتكون النظام المالي من ثلاثة عناصر أساسية، كما يلي:

أولا - المتعاملون: يتشكل المتعاملون - في ظل النظام المالي - من المستثمرين والمقترضين والمشاركين حسب التعريفات الموالية:

أ - المستثمرون:

المستثمر هو الشخص الذي يمتلك أرصدة فائضة من المال، يرغب في توظيفها، بصرف النظر عن طبيعته القانونية، وهنا يجب أن يفرق بين التوظيف المالي والتوظيف الحقيقي للأموال

حيث يمثل المستثمرون كلا من الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول المختلفة والمنظمات الدولية والإقليمية، والمستثمر هو ذلك الشخص (مهما كانت طبيعته القانونية) الذي يملك أرصدة فائضة من الأموال ويرغب في توظيفها. ويشير التوظيف المالي إلى الاستثمار في إحدى الأصول المالية كالأسهم والسندات أو غيرها من الأدوات المالية الأخرى والتي تدر عائدا ماليا لصاحب هذا المال.

وعلى المستوى الجزئي (Micro) يعتبر توظيف حقيقي للأموال لهذه الأصول، أما على المستوى الكلي (Macro) فهذا لا يعتبر توظيفاً حقيقياً للأموال ولكنه عملية نقل للملكية من شخص إلى آخر.

أما التوظيف (الإستثمار) الحقيقي للأموال فيقصد به شراء معدات أصول وآلات جديدة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية أو المحافظة على هذه الطاقة من خلال الإستثمار الإحلالي، أما إيداع الأموال في أحد الأوعية الادخارية (كالبنوك) لا يغير من الصفة الاستثمارية لهذا الشخص ويصبح في هذه الحالة بمثابة مدخر وليس مستثمر مالي. (الشيخ، 2009، صفحة 22)

ب - المقترضون:

وهم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، حكومات الدول، المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية من ذوي الاحتياج المالي. بمعنى أولئك الذين يحصلون على قروض من الأسواق المالية الدولية أو يقومون بطرح (بيع) سندات في هذه الأسواق، أو بالاقتراض المباشر من التجمعات المصرفية أو المنظمات الدولية أو من الحكومات المختلفة.

والمقترض عادة ما يرغب في الحصول على الأموال من مصادر مختلفة، بهدف توظيفها في استثمارات حقيقية بشراء معدات والآلات والقيام بعمل مؤسسات ومصانع ومشروعات جديدة، وفي هذه الحالة فإن المقترض يصبح بمثابة الشخص المستثمر.

وتأخذ الأموال في إطار النظام المالي الدولي اتجاهين:

الاتجاه الأول: هو تدفق هذه الأموال من المدخرين (أصحاب الفائض المالي) إلى المقترضين الذين يستخدمون هذه الأموال في الاستثمارات (أصحاب العجز المالي).

الاتجاه الثاني: هو تدفق عوائد وأرباح هذه الأموال من المقترضين إلى المدخرين.

ت - المشاركون: والمشاركون بالنظام المالي الدولي هم في الواقع: (الشيخ، 2009، صفحة 23)

السماسة والوسطاء الذين يتعاملون في الأسواق لحساب الغير أو لحسابهم مثل البنوك وشركات الإستثمار المالي وشركات التأمين وبنوك وصناديق الادخار ... إلخ بالإضافة إلى صناديق التقاعد والمنظمات الدولية والإقليمية المختلفة والحكومات والشركات دولية النشاط (متعددة الجنسيات) والأفراد

من مختلف دول العالم... ويقوم هؤلاء بالتعامل في الأسواق المالية الدولية باستثمار الأموال الفائضة لديهم لتحقيق عوائد وأرباح على هذه الأموال, كما يقومون بالحصول على قروض من الأسواق المالية أو يقومون بطرح سندات دولية في هذه الأسواق.

ثانيا - الأسواق: تعد الأسواق المالية الشبكة الأساسية التي تتحرك في حيزها رؤوس الأموال بين المستثمرين والمدخرين، بقصد تحقيق أقصى عائد استثماري من هذه الأموال.

تمثل الأسواق المالية المحلية والدولية الشبكة الأساسية التي تنتقل من خلالها رؤوس الأموال وتنقسم الأسواق المالية من وجهة نظر الأجل الزمنية والأدوات المستخدمة إلى أسواق نقد Money Market وأسواق رأس المال Capital Market.

وفي أسواق النقد: يتم التعامل بأدوات مالية قصيرة الأجل تتراوح آجال استحقاقها بين يوم وأقل من سنة, وتتأثر أسواق النقد بالتغيرات التي تطرأ على أسعار صرف العملات المختلفة, كما تعكس الأدوات دينا محدد.

ثالثا - الأدوات: التعامل في الأسواق المالية يكون بمجموعة من الأدوات أو الأصول ذات الطبيعة المالية، والتي قد تكون طويلة الأمد مثل الأسهم - السندات - الرهائن العقارية ...، كما قد تكون قصيرة الأمد كما في أسواق النقد - أدونات الخزينة - شهادات الإيداع القابلة للتداول - القبولات المصرفية - الأوراق التجارية ...

المطلب الثالث: أهداف النظام المالي ووظائفه

الوظيفة الأساسية للنظام المالي هي تحريك الأموال من الوحدات ذات الفائض المالي إلى الوحدات ذات العجز المالي، لتحقيق أهداف تصب كلها في قالب التخصيص الكفء للموارد المالية: (العجلوني، 2014، الصفحات 30-31)

أولاً: أهداف النظام المالي: فعالية النظام المالي ينظر إليها من حيث مقدرة النظام على خلق تعبئة كبرى للادخار، مع ضمان أفضل تخصيص للموارد، ومن بين أهدافه:

1 - التشغيل الكامل للموارد المالية: وذلك من خلال قيام النظام المالي بتحويل الأموال القابلة للإقتراض من الجهات التي تملكها (وحدات الفائض) من أفراد وشركات خاصة ومؤسسات عامة إلى الجهات التي

تطلبها (وحدات العجز) من أفراد وشركات خاصة ومؤسسات عامة، حتى تستخدمها في إنفاقها الاستهلاكي أو الإنتاجي.

2 - الاستقرار النقدي: يجب على النظام المالي أن يضمن التوازن بين عرض الأموال المتاحة للإقراض والطلب عليها بما يتناسب مع حاجات الاقتصاد والمجتمع، كما أنه على النظام المالي حماية دخل الأفراد والمؤسسات من التضخم الناتج عن زيادة عرض الأموال القابلة للإقراض من مؤسسات النظام، خاصة البنوك، فضلا عن أن الحفاظ على استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية وحمايتها من عناصر التذبذب ارتفاعا أو انخفاضاً، يعد من أولوياته.

ثانيا: وظائف النظام المالي: حتى يتمكن النظام المالي من تحقيق الأهداف المنوطة به، فإنه يقوم بأداء ستة وظائف: تعبئة الموارد المالية - توزيعها - إدارة المخاطر - استخراج المعلومات لدعم اتخاذ القرارات - التحكم في الخطر الأخلاقي ومشاكل عدم تماثل المعلومات - تسهيل شراء وبيع السلع والخدمات، من خلال أنظمة الدفع. كل ذلك يساهم في تعزيز استقرار النظام المالي، وفق الإمكانيات التالية: (شيناوسي، 2005، صفحة 02)

❖ كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية، ومع مرور الوقت، إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كالاذخار والاستثمار، والإقراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول، وأخيرا تراكم الثروة ونمو الناتج).

❖ تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها وإدارتها.

❖ استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية، حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات.

جدول (01): وظائف النظام المالي

وظيفة تعبئة الموارد المالية من المدخرات	من خلال المؤسسات المختلفة كقنوات لتوجيه المدخرات، لاستثمارها في الاقتصاد عبر الأسهم والسندات وغيرها من الأصول المالية
وظيفة الثروة	تمثل الأصول المتراكمة الناتجة عن الادخار، والمملوكة للوحدة الاقتصادية مفهوم الثروة، وقد يكون هذا التراكم على شكل أصول مالية تمثل مخزنا للقيمة، يحفظ قيمة هذه الثروة، حتى يأتي وقت الحاجة لإنفاقها
وظيفة السيولة	يقوم النظام المالي بتوفير السيولة (النقد الجاهز للإنفاق) لحماية الأصول المالية لتلبية حاجتهم للإنفاق المتوقع أو الطارئ
وظيفة الائتمان	الائتمان - في جوهره - عبارة عن إقراض المال مقابل وعد بالتسديد مستقبلا، حيث يوفر النظام المالي للأفراد والمؤسسات والحكومات، والمنظمات والهيئات فرصة للحصول على الائتمان خلال إصدار الدين العام، أو الأدونات، أو السندات، وتقوم مؤسسات النظام المالي المختلفة، مثل البنوك وصناديق التقاعد والأسواق المالية، بتقديم الائتمان مقابل سعر الفائدة
وظيفة المدفوعات	يوفر النظام المالي آليات للتبادل بدءا بالأوراق النقدية مرورا بالشيكات وبطاقات الائتمان والحسابات الجارية، وانتهاء بما يسمى بالنقود الإلكترونية
وظيفة الوقاية من المخاطر	يتعرض الأفراد وممتلكاتهم وكذلك الوحدات الاقتصادية، إلى مخاطر مالية تؤدي إلى خسارة جزئية أو كلية للثروة، يأتي دور النظام المالي من خلال مؤسساته المتخصصة بالتأمين لتغطية الخسائر المحتملة، يضاف إلى ذلك أن النظام المالي يوفر أدوات وأساليب مالية معينة للوقاية من مخاطر تقلبات الأسعار والفوائد مستقبلا.

المصدر: العجلوني طه: نظرية التمويل الإسلامي وأدواته - مدخل مالي معاصر - جامعة القصيم،

المملكة العربية السعودية (2014)، ص: 32-33.

المطلب الرابع: مكونات النظام المالي

يتكون النظام المالي من مجموعة عناصر تتفاعل فيما بينها لأداء الوظائف المختلفة بشكل يسمح بتحقيق الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها وتتمثل هذه العناصر في: (فطوم، 2019، صفحة 08)

أولاً: توافر المؤسسات التي تقوم بتحريك الأموال

ويعني ذلك توافر المؤسسات التي يمكن - عن طريقها - تجميع المدخرات وتوجيهها إلى المستثمرين والراغبين في استخدام هذه الأموال لشراء أو تأجير عناصر الإنتاج، وتسمى هذه المؤسسات بالمؤسسات المالية، وهي تتعامل بصفة عامة في الأصول المالية دون الأصول المادية أو الحقيقية التي تستمد قيمتها من ذاتها، والمتمثلة في المباني والآلات، ويمكن تقسيم المؤسسات المالية إلى مجموعتين:

م1 - الوسطاء الماليون:

الوساطة المالية تعني الاستحواذ على موارد مالية من إحدى الوحدات الاقتصادية، وذلك بغرض إتاحة هذه الموارد إلى وحدات اقتصادية أخرى، وبالتالي فهذه المجموعة من المؤسسات تعتبر مؤسسات وسيطة بين طائفتين من الوحدات الاقتصادية، حيث تقف بين الوحدات التي لديها تمويل فائض (المدخرين أو المودعين) من ناحية، وبين الوحدات التي تعاني عجزاً في التمويل (المقترضين) من ناحية أخرى، وذلك لتسهيل عملية تحويل الأموال، وتتمثل أهم الأنواع الرئيسية من الوسطاء الماليين في البنوك ومؤسسات الادخار واتحادات الائتمان، وشركات التأمين، وشركات الاستثمار، وصناديق التقاعد، وشركات التأجير.

م2 - مؤسسات توزيع الأوراق المالية

وهي مؤسسات مالية لا تقوم بدور الوساطة مثل سماسرة الأوراق المالية، وتجار الأوراق المالية، وبنوك الاستثمار وغيرها من المؤسسات الأخرى، ويتمثل دور سماسرة الأوراق المالية في الوساطة بين البائع والمشتري، بحيث يتم تبادل الصفقة المالية، ويحصل السماسر على عمولة لقاء الجهد الذي بذله، أما تجار الأوراق المالية فلا يقومون بدور الوساطة بين البائع والمشتري، وإنما يقومون بشراء الأوراق المالية لحسابهم الخاص بغرض بيعها وتحقيق الربح في المستقبل، مع تحمل مخاطر بيعها.

ويعتبر كل من السماسرة وتجار الأوراق المالية أنواعا متخصصة من المؤسسات المالية؛ فهم ليسوا وسطاء ماليين مثل البنوك التجارية أو الاتحادات الائتمانية، أو بنوك الاتحاد أو شركات التأمين، فهذه الأنواع من المؤسسات المالية لا تنشئ أوراقا مالية خاصة بها لكي يصبح دورها وسيطا، وإنما دورها لا يتعدى مجرد نقل أو تمرير أوراق مالية تم إصدارها من خلال مؤسسات أخرى إلى مشتريين أو مستثمرين من السوق

ثانيا: الأسواق المالية

يتكون النظام المالي من الأسواق التي تعد ضرورية لعمل هذا النظام بكفاءة؛ فالدور الرئيس للسوق المالية هو تحويل الأموال من وحدات الفائض المالي إلى وحدات العجز، ويمكن لهذا التحويل أن يتم بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال الوسطاء الماليين، وتعد سهولة تحويل هذه الأموال داخل النظام المالي مؤشرا على كفاءة النظام في استخدام موارد الاقتصاد.

وتنقسم أسواق المال من حيث أدوات الاستثمار إلى الأشكال التالية:

1 - أسواق رأس المال

من خلال هذا النوع من الأسواق، يتم تداول أدوات التمويل طويلة الأجل، أي التي تكون مدتها أكثر من سنة، ومن أهم الأدوات التي يتم تداولها في هاته السوق نجد الأسهم والسندات، وتكمن أهمية هذه السوق في تشجيع الاستثمار الرأسمالي، وتقديم تمويل طويل الأجل إلى مشاريع تحتاج إلى فترة طويلة قبل أن تبدأ في إعطاء مردود. (جديدة، 2014، صفحة 74)

2 - أسواق النقد:

وهي أسواق استثمار الأموال قصيرة الأجل، التي لا يتجاوز تاريخ استحقاق الأوراق المالية المتداولة فيها السنة الواحدة، أي أقل من سنة، وتوفر هاته الأسواق فرصة للمقترضين للحصول على القروض قصيرة الأجل، كما توفر لهم فرصة الحصول على درجة من الأمان باستثمار أموالهم في أصول مالية ذات سيولة مرتفعة. (جديدة، 2014، صفحة 74)

ثالثا: توافر أوراق مالية (أصول أو أدوات مالية)

تمثل الأوراق السلعة التي تتعامل بها مؤسسات الوساطة المالية، وتنقسم هذه الأوراق إلى قسمين: (فطوم، 2019، صفحة 09)

- ❖ أوراق مالية تصدرها الوحدات ذات العجز المالي وتشتريها المؤسسات المالية، ففي مقابل حصول الوحدات ذات العجز أو الاحتياج المالي على الأموال، فإنها تقوم بإصدار التزامات مالية مباشرة (أوراق مالية) على نفسها للراغبين في شراء تلك الأوراق (الوحدات ذات الفائض المالي) وتسمى هذه الأوراق بالأوراق المالية الأولية (صدرت في السوق الدولية). وتأخذ الأوراق المالية الأولية عدة أشكال مثل الأسهم، السندات، صكوك التمويل، القروض.
- ❖ أوراق تصدرها مؤسسات الوساطة المالية للمدخرين أو المودعين، حيث تقوم هذه المؤسسات ببيع استحقاقات مالية للمستثمرين أو المدخرين الأفراد في شكل ودائع ومدخرات ووثائق تأمين ...، ثم تستخدم حصيلتها لشراء الأوراق المالية الأولية سواء ملكية (أسهم) أو ديون، وتسمى هذه الأوراق بالأوراق المالية الثانوية.

خلاصة :

أصبح مفهوم الحوكمة أو الحكم الرشيد، في السنوات الأخيرة، ذا أهمية كبيرة سواء للدارسين أو المحللين الاقتصاديين، وهو من المواضيع التي تخضع لنقاش علمي حاد، حيث ظهر هذا المصطلح لتحقيق جملة من الغايات هدفها الأول والأخير خدمة الإنسان، عبر تطبيق ما انطوى عليه من خصائص متمثلة في الشفافية - المساءلة - إرساء دولة القانون ... كما أن هناك علاقة قوية بين الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي، ذلك أن مؤشر الكفاءة والمساءلة، إضافة إلى مؤشر الاستقرار السياسي من أكثر العناصر تأثيراً على النمو الاقتصادي في الدول، وبالنسبة للتطور الاقتصادي، نجد أن تأثير الحوكمة الرشيدة يتعدى القطاع العام ليؤثر على أداء القطاع الخاص. ومن بين مؤشرات الحوكمة الرشيدة نجد:

- مؤشر السيطرة على الفساد.
- مؤشر فعالية الحكومة.
- مؤشر الاستقرار السياسي.
- مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها.
- مؤشر المشاركة والمساءلة.

يُقصد بالنظام المالي ضمن مجال التمويل النظام الذي يسمح بتبادل الأموال بين المقرضين والمستثمرين والمقترضين. وتطبق الأنظمة المالية على الصعيد الوطني والعالمي. وهي تتكون من الخدمات والأسواق والمؤسسات المعقدة وذات صلة وثيقة والتي تهدف إلى بناء روابط فعالة ومنظمة بين المستثمرين والمودعين.

وتضم وسائل التبادل كلاً من النقود والائتمان المصرفي والتمويل. وهي تعد وسائل ذات قيمة معروفة والتي تُمكن من تبادل السلع والخدمات بدلاً من المقايضة. وقد يتضمن النظام المالي البنوك أي بنوك القطاع العام أو القطاع الخاص والأسواق المالية وأدواتها وخدماتها. وتسمح الأنظمة المالية بتخصيص الأموال واستثمارها وتداولها بين القطاعات الاقتصادية. وتمكن أيضاً الأفراد والمؤسسات من تقاسم المخاطر

الفصل التطبيقي :

الدراسة القياسية لمحددات الحوكمة والتطور
المالي بالدول الإفريقية

تمهيد

أدت الأزمات المالية الأخيرة في دول شرق آسيا وروسيا والولايات المتحدة، والتي فجرها الفساد الإداري والمالي وسوء الإدارة، والفجوة الكبيرة بين مرتبات ومكافآت المديرين التنفيذيين في المؤسسات وبين الأداء المالي لها إلى صعوبة عملية جذب المستويات الكافية من رأس المال، حيث تكبد الكثير من المساهمين وخاصة المؤسسات الاستثمارية، خسائر مالية فادحة دفعتهم إلى الإعلان بوضوح أنهم ليسوا على استعداد لتحمل نتائج الفساد وسوء الإدارة، كما أصبح المستثمرون قبل قيامهم بالاستثمار يطلبون الأدلة والبراهين على أن المؤسسات التي ترغب في جذب استثماراتهم وفقا للممارسات السليمة للأعمال والتي تضمن تقليل إمكانية الفساد وسوء الإدارة إلى أقل حد ممكن، ويطلق على هذه الممارسات السليمة أو الأساليب العلمية الرشيدة التي تدار من خلالها المؤسسات مفهوم الحوكمة.

أصبح المستثمرون يبحثون قبل توجيه استثماراتهم عن المؤسسات التي تتميز بوجود هياكل سليمة للحوكمة داخلها والتي تضمن مستوى معين من الإفصاح والشفافية في المعلومات المالية التي تنشرها هذه المؤسسات والوضوح والدقة في القوائم المالية الخاصة بها قبل أن يقدموا على الاستثمار فيها، وقد أدت الانهيارات المالية في العديد من البلدان إلى التفكير في كيفية حماية المستثمرين من أخطاء مجالس الإدارة وزيادة الاهتمام بالدور الذي يلعبه مفهوم حوكمة المؤسسات في التأكيد على الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية وعلى دورها في جذب الاستثمارات وتدعيم اقتصاديات الدول، من خلال وضع أسس معينة للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشكل الذي يؤدي إلى وجود شفافية في التعامل بين هذه الأطراف، وبالتالي منع حدوث مثل هذه الانهيارات المالية في المستقبل.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1 * نوري ابتسام: الأنظمة المالية في ظل الحوكمة الرشيدة، حالة الجزائر نموذجاً، أطروحة دكتوراه الطور الثالث L.M.D في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان (2018):

تم الاعتماد على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي؛ حيث أشارت الباحثة إلى الأنظمة المالية المتمثلة في اقتصاديات الأسواق المالية، ومدى تحقيقها في ظل مبادئ الحوكمة ومؤشراتها وتم الوصول إلى بعض النتائج، منها علي سبيل المثال:

➤ تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة يساعد على انتعاش النظام المالي للجزائر من خلال

➤ تعتبر الحوكمة أداة فعالة للمساهمة في خلق مناخ اقتصادي يتطلب لاحتياجات السوق.

2 * شريقي عمر: دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي: ملتقى حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر 2017: تناول البحث موضوع الحوكمة وعلاقتها بحفظ وضمان الاستقرار في النظام المالي، حيث تعتبر الحوكمة ذات أهمية على المستوى الدولي، وبتحقيقها للمؤشرات الست تكون قد ساهمت الدولة في استقرارها المالي والمصرفي، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي والقياسي، لتحقيق النتائج التي منها:

تتوقف قدرة النظام المصرفي على مواجهة الأزمات على مدى قدرة الإجراءات والتدابير الاحترازية الموضوعية من قبل السلطات النقدية للوقاية من الأزمات، كما أن عدم تطبيق ضوابط الحوكمة من الأسباب المؤدية إلى الأزمات

3 * ركابي محمد عماد الدين، قصير عقبة، عشيري نبيلة: دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية، مذكرة ماستر تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة حمة لخضر بالوادى، 2019:

➤ عن متغيرات الدراسة: تم الاعتماد على مؤشرات الحوكمة التي بدأ البنك الدولي بإصدارها منذ عام 2002، وتستخدم المؤشرات مقياساً يتكون من (2.5) درجة، وبالنسبة لمنهج الدراسة وأدواتها: تم استخدام تحليل بيانات البنابل بغية دراسة أثر الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في 05

بلدان العربية، باستعمال برنامج Eviews 09 حيث سيتم استخدام النماذج الثلاثة الآتية: نموذج الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة، والتأثيرات العشوائية، ومن نتائج الدراسة ما يلي:

❖ الحوكمة مؤشر مركب من ستة مؤشرات هي: الاستقرار السياسي، السيطرة على الفساد، فعالية الحوكمة، سيادة القانون، المساءلة، اللوائح التنظيمية.

❖ يعتبر مؤشر الفساد والاستقرار السياسي، من بين المؤشرات الأكثر عراقيل التي تحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية.

4* راحو بلال: انعكاسات الاستقرار السياسي على بعض مؤشرات التطور المالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال 1991 - 2015، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 221، العدد 02، 28 - 10 - 2018، (ص ص 117-139):

تم الاعتماد على حساب مؤشر من مؤشرات الحوكمة ألا وهو الاستقرار السياسي، وأهميته بالنسبة للتطور المالي في الدول الخليجية، وتم تسجيل بعض النتائج من قبيل: اضطلاع الأسواق المالية الخليجية بالمزيد من الأهمية في مجال رفع النشاط الاقتصادي ودفع عملية النمو، اعتمادا على حالة الاستقرار السياسي، والملاحظ - من الدراسة - هو تصاعد معدلات النمو الاقتصادي في الأسواق المالية الخليجية خلال الفترة المدروسة. من نتائج البحث أن دول مجلس التعاون الخليجي تعرف استقرارا سياسيا نسبيا جعلها تحافظ على مكانتها في الأسواق المالية

5* خليفي مختار: السيطرة على الفساد كمؤشر للتطور المالي في منطقة شمال إفريقيا، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016:

تناول الباحث مؤشرا واحدا من مؤشرات الحوكمة، وهو السيطرة على الفساد، ودوره في التطور المالي بدول شمال إفريقيا، حيث أن الفساد إذا ما استشرى في منطقة معينة فإنه قد يؤدي إلى تدهور نظامها الاقتصادي، ومن مظاهر الفساد المالي الانحرافات المالية، مخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية، الاختلاس، الرشاوى، التهرب الضريبي، نهب المال العام ... وتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي فضلا عن المنهج القياسي في الجانب التطبيقي، ومن نتائج البحث أن الدول المذكورة (ومنهما الجزائر) وضعت استراتيجيات لمنع نقشي بعض مظاهر الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية

بالخصوص، كما أن تلك الدول تعاني من تفشي مشكل الاختلاسات والرشاوي مما يؤثر سلبا على نظامها المالي.

***6 شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل لترشيد الإنفاق العام، دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2016:**

تناول الباحث دراسة وتحليل الإطار المفاهيمي للحكم الراشد وترشيد الإنفاق العام، كما تناول بالتحليل دور آليات الشفافية والمشاركة ومحاربة الفساد والرقابة، في تحقيق رشادة تسيير المال العام، معتمدا في ذلك المنهج الوصفي، وجاءت نتائج البحث كما يلي:

➤ تكتسي مبادئ الحوكمة الجيدة القائمة على الإدارة الجيدة لموارد الدول أهمية في تحقيق ترشيد الإنفاق العام.

➤ تعتبر الحوكمة المالية محور اهتمام كونها تعكس ثراء الأنظمة المالية.

***7 أكحل محمد: الحكامة المالية وترشيد الإنفاق العام، دكتوراه الطور الثالث، علوم قانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016-2020:** قام الباحث بدراسة مسألة ترشيد الإنفاق العام في الجزائر في ظل ما يفرضه هذا الوضع في عملية إصلاح تسيير المالية بداية من 2001، متأثرا بعوامل داخلية وأخرى خارجية، ويهدف البحث إلى تحديد البنية الفكرية التي يقوم عليها تصور الحكامة المالية ومعرفة حدود هذا التصور في تحسين تسيير المالية العامة، ومن نتائج ذلك:

- يشير مفهوم الحكامة إلى الأشكال والإجراءات والعمليات، والفاعلين المتفاعلين في نطاق الشبكات، وفق تنسيق أفقي للتنظيم الذاتي.
- إن تطبيق معايير الحكامة المالية العامة يغير هيكل بنية وطريقة إعداد الميزانية، من مقارنة قائمة على الوسائل إلى مقارنة قائمة على النتائج.

***8 صغيري سيد علي: أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة (1996-2017)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، مج06، ع02، جانفي 2020 (ص ص 327-343):**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في 13 دولة عربية باستخدام نماذج بانل للفترة (1996-2017)، متخذة المنهج الكمي من خلال بناء نموذج للقياس، وكانت نتائج البحث كما يلي:

- النموذج الأفضل لتقدير نموذج بانل الساكن هو نموذج التأثيرات الثابتة.
- للفساد أثر سلبي على النمو الاقتصادي بشكل معنوي، كما أن مؤشر لتعليم يعد من المتغيرات المهمة التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

9* بلال أحمد متاني، أمين بشير البشير وحمد جبر بركات: أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مج4، ع2: 2017:

حاولت هذه الدراسة إبراز أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، وذلك من خلال التركيز على المعايير التي تم وضعها من قبل البنك الدولي (المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي، غياب العنف، فاعلية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد)، ومعرفة مكانة الأردن ضمن هذه المعايير، باستخدام التحليل الوصفي والقياسي، ومن نتائج الدراسة أن مؤشر السيطرة على الفساد كان له أثر إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين مؤشر الاستقرار السياسي كان أثره سالبا ومخالفا للمنطق الاقتصادي، أما سائر المؤشرات فكانت غير معنوية.

10* Awan, R. Akhtar; T. & Rahim, S: Governance, corruption and economic growth: a panel data analysis of selected SAARC countries. Pakistan Economic and Social Review, 56 (01),

اهتمت الدراسة بالبحث عن أثر كل من الحوكمة والفساد على النمو الاقتصادي في خمس دول من اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وهي كل من باكستان، بنغلاديش، سيريلانكا، نيبال والهند، وذلك باستخدام نماذج بانل للفترة 1996-2014، وكشفت النتائج عن وجود مؤشرين مؤثرين عن الحكم هما

فعالية الحكومة والاستقرار السياسي، وكان أثرهما إيجابيا وهاما على النمو الاقتصادي في الدول الخمس، ومن النتائج المتوصل إليها:

- فعالية الحكومة من بين مؤشرات الحوكمة التي كان لها الأثر الأكبر على نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- أما عن مؤشر التعليم فكان من المؤشرات الهامة لنمو دول الاتحاد في الفترة المحددة.

11- rachid monsif. Governance and its relationship to financial performance in Western European countries, a standard study, doctorat thesis sciences economy; university of tunis. 2017:

قام الباحث بدراسة الحوكمة وعلاقتها بالأداء المالي في دول أوروبا الغربية، انطلاقا من دراسة المؤشرات الحوكمية ومدى توفرها، ونجاعتها في تطوير الأداء المالي للدول الأوروبية المدروسة مثل فرنسا وإسبانية وإنجلترا وغيرها، معتمدا في ذلك على المنهج القياسي، ومن نتائج البحث:

- إن توفر المؤشرات المتعلقة بالحوكمة في دول أوروبا الغربية، ساعد على وجود أريحية من الجانب المالي.
- حتى يتطور الأداء المالي في الدول المذكورة عليها أن تتخلص من بعض السلوكيات التي تفقد الحوكمة مصداقيتها خاصة ما تعلق بالفساد.

12 * Ali Abd -essamed : Political stability and its relationship to indicators of financial development in developing countries, (2000- 2014); thesis doctorat, university of tunis; 2019;

قام البحث بدراسة أثر الاستقرار السياسي - كمؤشر من مؤشرات الحوكمة - على النظام المالي في بعض الدول خلال الفترة المذكورة، معتمدا في ذلك على المنجيين التحليلي والقياسي، خلال الفترة المذكورة، ومن المعلوم أن هذا المؤشر يتحقق بتوفير الخدمات الأساسية، وإدارة موارد الدولة، والمشاركة المدنية والتمكين، والاعتدال السياسي والمحاسبة، مما يخلق جوا مناسباً لمختلف العمليات الاقتصادية وهو ما يزيد من فرص التطور المالي للبلدان، ومن نتائج البحث:

- أن النظام المالي لأي دولة يتأثر بشكل اللاستقرار السياسي

➤ هناك بعض الدول التي استطاعت تحقيق مؤشر الاستقرار السياسي مما ساهم في تعزيز مكانتها الاقتصادية.

13- La nouvelle gouvernance des finances publiques au Maroc eten France quelles perspectives ;

عدد خاص للمجلة الفرنسية للمالية، صدر سنة 2017، تم التطرق فيه للحكمة الجديدة للمالية العامة بالمغرب وفرنسا، حيث خلصت الندوة إلى أن إشكالية تسيير المالية العامة لا تقتصر على الرفع من الموارد، وإنما التحكم في الإنفاق والحرص على أن الإنفاق الرشيد ليس الأقل، وإنما الأحسن، كما تعرضت لمزايا ومخاطر الخيار الجهوي والمحلي، معتمدة على المنهج المقارن، ومن نتائجها:

❖ التأكيد على أهمية الشفافية وإشراك المواطن في عملية اتخاذ القرار وفي تعديل المشاريع

الحكومية ومراقبة تنفيذها

❖ يمكن الاستفادة من استيراد التجارب والتقنيات المتعلقة بإصلاح تسيير المالية العامة ونجاحها في

تحقيق رشادة الإنفاق العام.

14* Omoteso, K., & Ishola Mobolaji, H. (2014). Corruption, governance and economic growth in Sub-Saharan Africa: a need for the prioritisation of reform policies. *Social Responsibility Journal*,10 (02) 2017 , pp. 316-330.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر مؤشرات الحوكمة (لا سيما الفساد) على النمو الاقتصادي، وشملت 47 بلدا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2002-2009، باستخدام نماذج بانل وتوصلت إلى أن مؤشرات الاستقرار السياسي والجودة التنظيمية لها سمات في تعزيز النمو الاقتصادي، فهي تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي في المنطقة، في حين أن فعالية الحكومة تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في المنطقة، وعلى الرغم من أن العديد من سياسات مكافحة الفساد في المنطقة، إلا أن تأثير مكافحة الفساد على النمو الاقتصادي ليس واضحا، ومن النتائج أيضا أن التنفيذ المتزامن لمؤشرات المشاركة والمساءلة وسيادة القانون له أثر أكثر إيجابية على النمو الاقتصادي، وكلاهما متكاملان ويتماشيان مع بعضهما البعض في آن واحد..

15- Adli Ibrahim: Good governance and economic growth: an attempt to model the relationship -case of Algeria

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، العدد السادس، 25 / 12 / 2016 (ص ص 281-294):

جاءت هذه البحث كدراسة للعلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي بالنسبة للجزائر ولفترة زمنية (1996 - 2013)، وتكمن أهميتها في تسليط الضوء على مساهمة الحوكمة الدولية في خلق بيئة عمل تحفز الاستثمار وتزيل العوائق الإدارية والسياسية، وقد أثبتت النتائج ما يلي:

- هناك علاقة توازنية طويلة الأمد بين كل من المؤشر التجميعي للحوكمة (تم بناؤه من خلال المؤشرات الفرعية التي يصدرها البنك الدولي)، والنمو الاقتصادي (معبرا عنه بالناتج الفردي)، إلا أن هذه العلاقة ضعيفة جدا (قيمة المرونة طويلة الأمد 0.003).

- بين اختبار "جرونجر" للسببية وجود علاقة تأثير في اتجاه واحد وهو من الحوكمة الجيدة نحو النمو الاقتصادي وليس العكس

المبحث الثاني : الدراسة القياسية

المطلب الأول: نموذج الدراسة

نهدف من خلال دراستنا إلى تقدير تأثير الحوكمة على التطور المالي بالدول الإفريقية ، حيث تضمنت عينة الدراسة مجموعة من الدول الإفريقية وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): عينة الدراسة

الجزائر	الكامرون	مصر	أوغندا	سيراليون
أنغولا	الرأس الأخضر	غانا	السينيغال	جنوب إفريقيا
البنين	جمهورية أفريقيا الوسطى	المغرب	روندا	غينيا بيساو
ناميبيا	موزمبيق	جزر القمر	كوت ديفوار	زامبيا
السودان	نيجيريا	إسواتيني	بوروندي	سيشل
ليبيا	كينيا	تنزانيا	تشاد	زمبيا
طوغو	بوتسوانا	غابون	موريشيوس	تونس
بوركينافاسو	جمهورية الكونغو الديمقراطية	النيجر	جمهورية الكونغو	

المصدر: من إعداد الطلبة

و امتدت فترة الدراسة من سنة 2002 إلى سنة 2019، كما تم دراسة تسع محددات منها خمسة من أهم محددات الحوكمة الدولية، وهي الجودة التنظيمية ، سيادة القانون، فعالية الحكومة، الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي ، و ثلاث محددات اقتصادية نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) ، صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي) ، والانفتاح التجاري، وفيما يلي مصادر جمع البيانات:

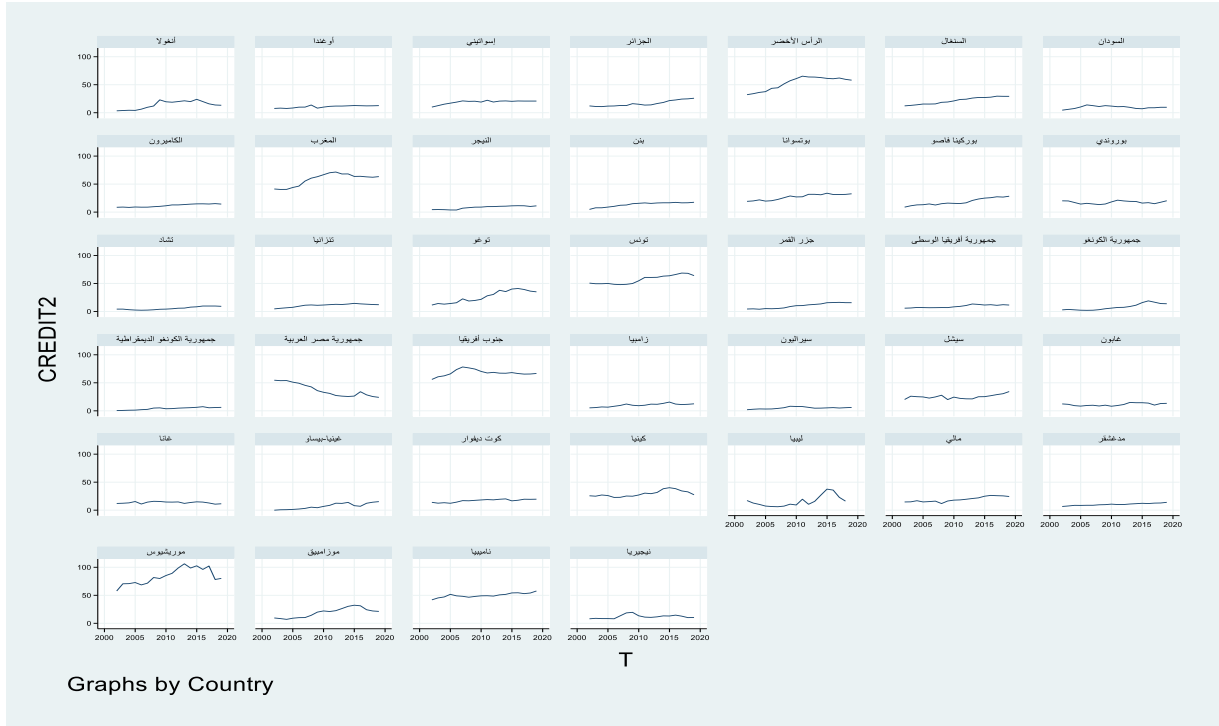
- الجدول رقم (03): مصادر جمع البيانات

رمز المتغير	اسم المتغير	جمع مصادر البيانات
CREDIT2	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من طرف البنوك	البنك العالمي
REG	مؤشر الحوكمة الجودة التنظيمية	البنك العالمي
LAW	مؤشر الحوكمة سيادة القانون	البنك العالمي
EFF	فعالية الحكومة	البنك العالمي
VAAC	الصوت والمساءلة	البنك العالمي
POSTAB	الاستقرار السياسي	البنك العالمي
TRAD	التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)	البنك العالمي
GROWTH	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	البنك العالمي
FDIRATIO	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	البنك العالمي

المصدر: من إعداد الطلبة

و فيما يلي دراسة و صافية للمتغيرات ، حيث يوضح الشكل رقم (01) الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من طرف البنوك خلال الفترة محل الدراسة ، و نستنتج ما يلي:

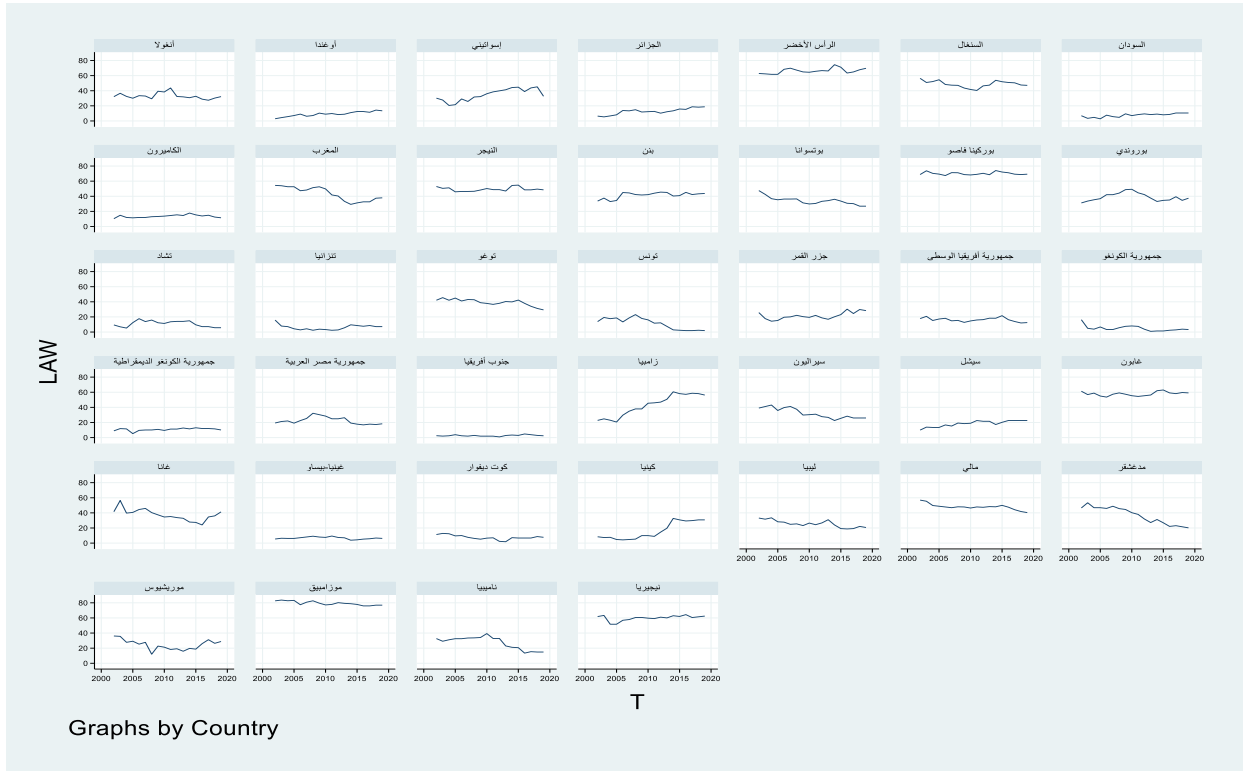
الشكل رقم (01) : الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من طرف البنوك



المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج STATA V.15

يشير الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من قبل الشركات المالية، مثل القروض، ومشتريات الأوراق المالية التي ليس لها حقوق ملكية، والائتمانات التجارية وحسابات القبض الأخرى، التي تنشئ مطالبة بالسداد (بيانات البنك الدولي) ، وانطلاقاً من الشكل (4) فإن هذا المؤشر عرف اختلافاً على مستوى العينات المستهدفة، فلو أخذنا دولاراً مثل أوغندا، أنغولا، إسواتيني، السودان، بوروندي (على سبيل المثال لا الحصر)، نجد أن النسبة لا تتجاوز 11.45 % بالنيجر، 13.87 % بأوغندا، 24.01 % بأوغولا، 22.33 % بإسواتيني، 13.96 % بالسودان، 21.34 % ببوروندي، غانا 15.74 %، وهي نسب ضئيلة مقارنة بدول أخرى مثل تونس التي سجلت نسبة نسباً للائتمان المحلي تراوحت بين 47.96 % سنة 2006، و68.55 % كأعلى نسبة سنة 2017، ونفس الشيء فيما يخص جنوب إفريقيا سجلت 56.03 % من الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص سنة 2002، لتواصل الارتفاع حتى سنة 2007 إذ بلغت الذروة بـ 78.29 %، ولعل "موريشيوس" من الدول التي عرفت هذا النوع من المؤشرات بشكل كبير، يتضح ذلك من التمثيل البياني أدناه، فقد سجلت أرقاماً قياسية بلغت أكثر من 106 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 2013، وكذا نسبة 102.67 سنة 2015.

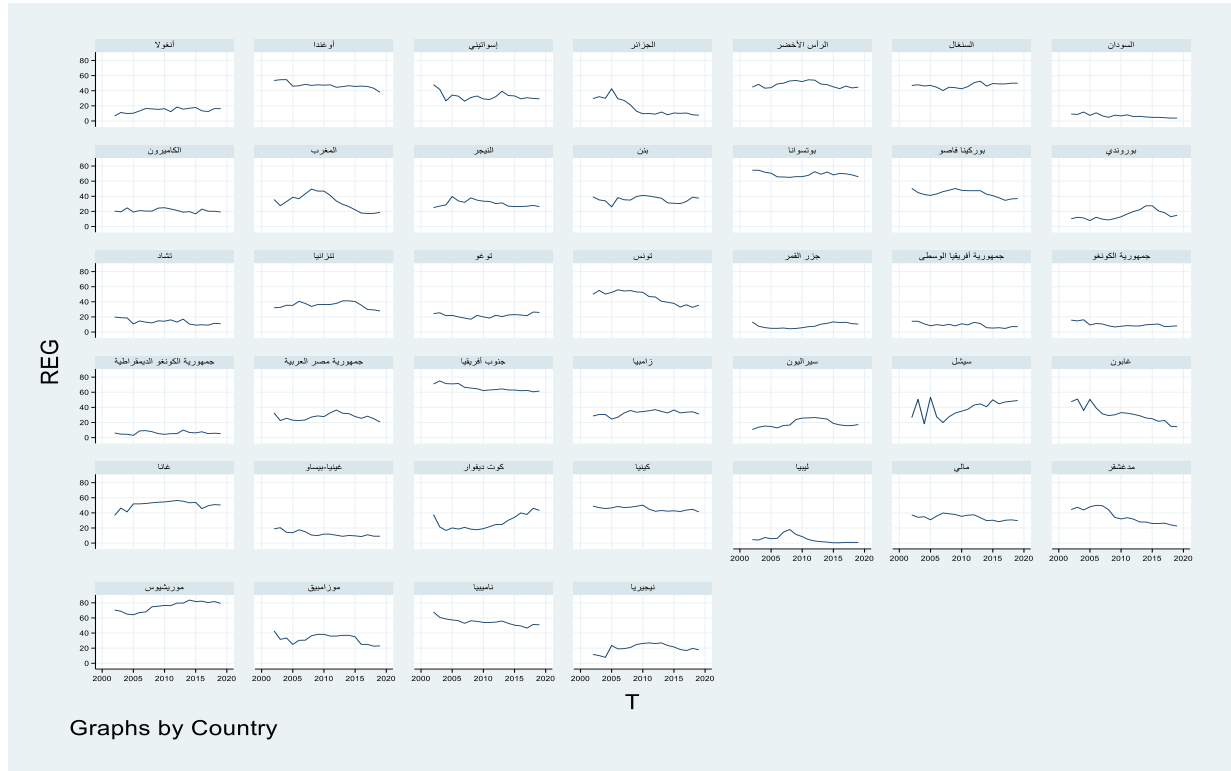
الشكل رقم (02) : سيادة القانون



المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج STATA V.15

يقيس مؤشر سيادة القانون مدى ثقة المتعاملين في الالتزام والتقييد بقواعد القانون من قبل كل أفراد المجتمع، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود، حماية حقوق الملكية، عمل الشرطة والمحاكم، واحتمال حدوث الجرائم والعنف (البسام، 2014، ص 13) ، وانطلاقاً من الشكل (5) الذي يمثل سيادة القانون كمؤشر من مؤشرات الحوكمة وذو تأثير على التطور المالي بالدول الإفريقية المدروسة يتبين لنا في الجزائر - على سبيل المثال - تراوحت نسبة هذا المؤشر ما بين 5.44 و 18.75% وهي نسبة منخفضة مقارنة بدولة مثل الرأس الأخضر ونيجيريا؛ حيث تجاوزت في الأولى 74.51% في الأولى و 64.4% في الثانية .

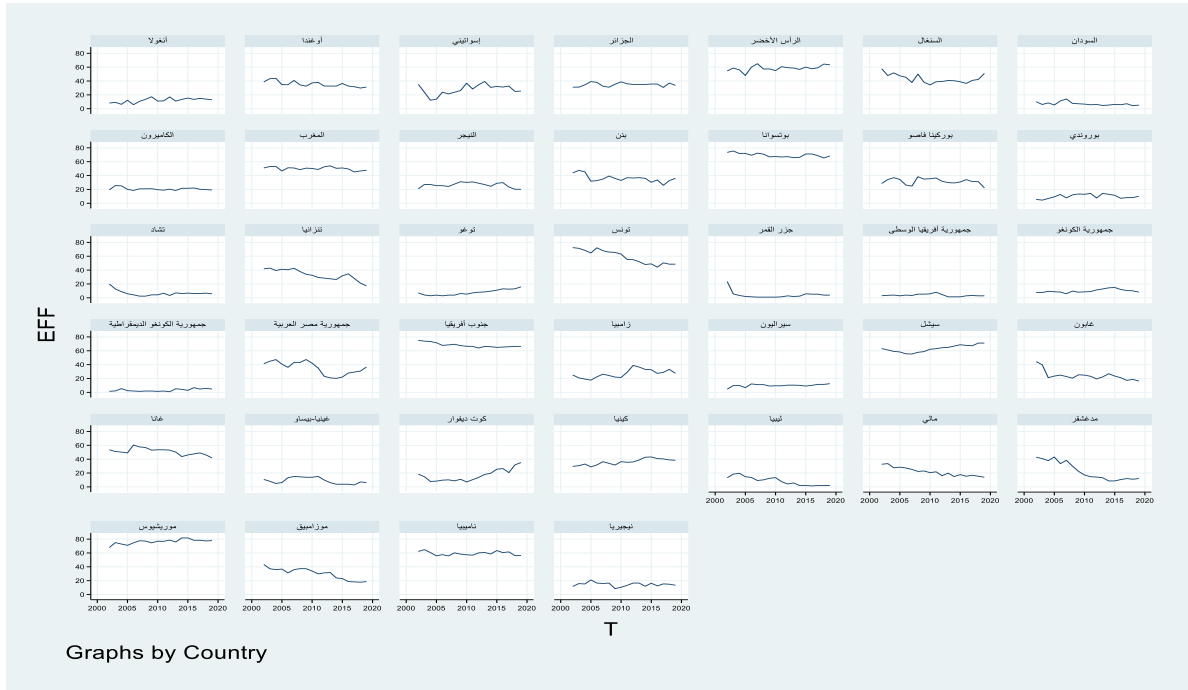
الشكل رقم (03) : الجودة التنظيمية



المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج STATA V.15

مؤشر الحوكمة الجودة التنظيمية من المحددات الاقتصادية في أي دولة من الدول ، و له تأثير في النظام الاقتصادي ، و من خلال الشكل رقم 6 يمكن القول بأنّ هناك ثلاث مستويات للدول فيما يخصّ هذا المؤشر: مستوى مرتفع و يضمّ كلاً من بوتسوانا التي بلغت نسبة هذا المؤشر بها (65.53398 % - 74.4898 %) و جنوب إفريقيا (60.57692 % - 75 %) و موريشيوس (64.21568 % - 83.65385 %) ، و مستوى متوسط و هو الذي يضم غالبية الدول منها على سبيل المثال: الرأس الأخضر (42.78846 % - 54.50237 %) وناميبيا (46.63462 % - 67.85714 %) ، و غانا (36.7347 % - 56.39811 %) و تونس (32.69231 % - 55.10204 %) ، و أوغندا (37.98 % - 54.6798 %) و المغرب (17.30769 % - 49.51456 %) ، و الدول المتبقية ذات جودة تنظيمية منخفضة مثل : السودان (3.846154 % - 11.82266 %) و جزر القمر (4.901961 % - 13.46154 %) ، جمهورية إفريقيا الوسطى (4.807693 % - 14.28571 %) و جمهورية الكونغو (6.698565 % - 16.25616 %)

الشكل رقم (04) : فعالية الحكومة



المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج STATA V.15

يتضح من الشكل (7) وجود حالة من عدم التجانس بين الدول الإفريقية، بناء عليه يمكن تقسيمها إلى ثلاث مستويات، دول لديها متوسط مؤشر فاعلية الحكومة مرتفع، وتضم ك نماذج كلا من الرأس الأخضر، المغرب، بوتسوانا، السيشل، جنوب إفريقيا، موريشيوس، والمستوى الثاني يضم الدول ذات المؤشر المتوسط مثل الجزائر، أوغندا، بنن تنزانيا، تونس، بينما يشمل المستوى الثالث دولاً تعرف قطيعة بين الحكومة والمواطنين تبعاً، نتيجة سوء التسيير أو المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ومن أمثلتها: السودان، ليبيا، نيجيريا، غينيا بيساو، إفريقيا الوسطى، سيراليون.

وعليه، فإن بوتسوانا عرفت ارتفاعاً في مؤشر فاعلية الحكومة، حيث فاقت نسبته 75.51 سنة 2003، وحتى جنوب إفريقيا عرفت فاعلية الحكومة لديها مستوى جيداً، بلغ 75 % سنة 2002، وتراوح بعد ذلك بين 73% و 65% (2003-2019)، وإذا أخذنا بنن كعينة للدول ذات المؤشر المتوسط فإننا نجد أنها سجلت أدنى نسبة 25.76 % سنة 2017، بعدما كانت 47.44 % عام 2003، وبالنسبة للجزائر فقد عرفت مستوى مقبولاً حيث تراوحت النسبة بين 30.76 % و 39.21 %، وبالنسبة لمصر فقد عرف المؤشر ارتفاعاً في بعض الفترات، فبعدما بلغ المؤشر نسبة 47.29 % سنة 2004، نجد أنه انخفض إلى

20.19 % سنة 2014 ليعاود الصعود تدريجيا فيما بعد، أما مدغشقر فقد عرف مؤشر فعالية الحكومة لديها تراجعاً ملموساً بعدما كان 42.85 % في 2002 حيث بدأت النسبة في التناقص التدريجي لتصل أدنى مستوياتها عامي 2014 و2015 بنسبة 8.65 %.

بلغ هذا المؤشر في دولة من السنغال مستوى 51.72414 كما وصل في بوتسوانا 73.46393، وهو مستوى مقبول مقارنة بدول أخرى مثل تشاد التي تراوح المؤشر فيها ما بين 2.427185 سنتي 2007 و2008 وبين 19.89796 كأعلى مستوى سنة 2002، وقد بلغت مستويات منخفضة في كل من أنغولا (1.442308 - 5.853659) والسودان (4.326923 - 14.07767) جمهورية الكونغو (1.442308 - 5.853659) جمهورية إفريقيا الوسطى (1.421801 - 8.056872)، ليبيا (1.421801 - 5.853659) (17.22488 - 19.70443).

الشكل رقم (05) : الصوت والمساءلة



المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج STATA V.15

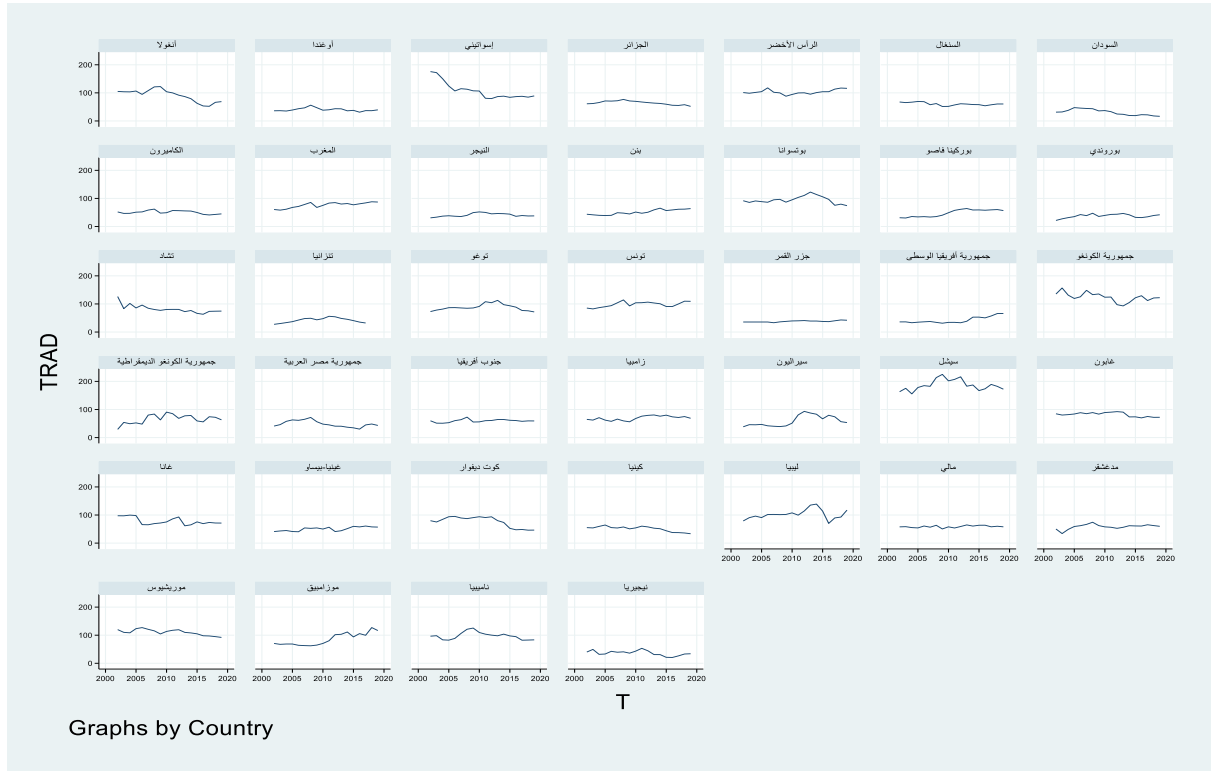
من الشكل (8) نستنتج أن مؤشر الصوت والمساءلة عرف نسباً متقاربة لدى معظم الدول الإفريقية و تعرف المساءلة بأنها عملية الإبلاغ عن مسؤولية الإجراءات المتخذة بموجب علاقة سلطة بين الأطراف

من خلال الشكل (06) نلاحظ أن الاستقرار السياسي كمؤشر من مؤشرات الحوكمة، يلعب دورا كبيرا في التطور المالي للدول الإفريقية، غير أن هناك اختلافا في النسب تبعا للبلد، ويمكن تقسيم ذلك إلى ثلاث مستويات، دول لديها متوسط مؤشر الاستقرار السياسي موجب، وهي التي تعرف استقرارا في أنظمة الحكم لديها، مثل بوتسوانا وسيشل، أما المستوى الثاني فيضم دولاً مثل بنن وزامبيا غانا، والسنغال، بينما المستوى الثالث يضم لديها مستوى مؤشر خطير وتضم نيجيريا، الكونغو الديمقراطية، جمهورية إفريقيا الوسطى، بوروندي والسودان، والتي تضم بؤر توتر ونزاعات، وحتى بعض الدول العربية في السنوات الأخيرة مثل ليبيا وجمهورية مصر العربية، نتيجة الثورات التي عرفها الوطن العربي إذ نجد أعلى النسب في كل من الرأس الأخضر، بوتسوانا، سيشل، وموريشيوس، ففي الرأس الأخضر على سبيل المثال نجد أعلى نسبة 83 % سنة 2004، بينما أدنى نسبة وهي 58.57 % سجلت سنة 2014 ، وبالتالي فإن النسب المتبقية تتأرجح بين القيمتين، وهو ما يشير إلى حالة الاستقرار في هذا البلد، أما بوتسوانا فتعتبر من النماذج التي أثبتت نجاحها في مجال التنمية رغم صغر حجمها، إذ ساهم الحوكمة الرشيدة والاستقرار السياسي في تحسين مستويات معيشة أغلب سكانها، وبلغت الأرقام، فإن البلد شهد نسبة مرتفعة ففي سنة 2002 بلغت نسبة الاستقرار 76.19 %، لترتفع إلى 85.42 % سنة 2003، لتتأرجح بعد ذلك بين النسبتين 78.15 % سنة 2004، و88.62 % سنة 2012.

كما أن "سيشل" من الدول التي عرفت استقراراً أهلها للانتعاش الاقتصادي، حيث تعتمد جزر سيشل في تجارتها ودخلها القومي على السياحة، فليس لها من موارد أخرى، وتشهد سيشل حالياً ازدهاراً واضحاً من ناحية بناء وتشبيد الفنادق والمنتجعات الكبيرة وتعتبر نقطة جذب للسياح بسبب معالمها الطبيعية، وقد سجلت أدنى نسبة 59.04 % سنة 2014، بعدما كانت في ذروتها سنة 2002 بـ 77.77 %.

وبالنسبة لكل من "جزر القمر"، "توغو"، "بوركينافاسو" كوت ديفوار"، فقد عرفت استقراراً سياسياً نسبياً، يرتفع تارة وينخفض تارة أخرى تبعا للمناخ السياسي السائد، من أمثلة ذلك "جزر القمر" التي حققت استقراراً سياسياً سنة 2002، بنسبة 60.84 % ، وهي أعلى نسبة مسجلة خلال الفترة المدروسة، لتبدأ في الانخفاض المتسارع حتى تصل سنة 2008 إلى 14.42 %، لتعاود الارتفاع بنسب متباطئة نوعاً ما، أما "توغو" فسجلت أعلى نسبة من سنة 2002 بـ 47.61 % سنة 2002 لتتخفف بشكل مفاجئ سنة 2005 حيث لم تسجل سوى 7.76 %

الشكل رقم (07) : التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج STATA V.15

من خلال الشكل (10) نستنتج أن التجارة والتي تمثل مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مقاسة كحصة من إجمالي الناتج المحلي، عرفت نسبة متفاوتة في الدول الإفريقية ولعل "السيشل" من الدول التي عرفت ارتفاعا في نسب تجارتها مقارنة بالناتج المحلي خلال الفترة المدروسة حيث نجد نسبة 163.250 سنة 2002 والتي ارتفعت تدريجيا لتصل إلى 225.023 كأعلى مقياس سنة 2009 وعلى العموم فقد حافظت على ريادتها، أما باقي الدول فقد عرفت نسبة أقل، لكنها في مستوى مقبول يجعلها قادرة على التحكم في تجارتها الخارجية، من ذلك ليبيا على سبيل المثال حيث تراوحت النسبة بين 70.214 % سنة 2016 و بين 138.897 % سنة 2014، وقريبا من ذلك نجد الرأس الأخضر، موريشيوس، تونس، أنغولا، تشاد

الشكل رقم (08) : نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)



المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج STATA V.15

يمثل الشكل رقم 11 نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) للدول الإفريقية، وهو يأخذ قيماً إيجابية في مختلف دول العينة، مثل: إيسواتيني (0.82166391 - 5.99216684) - الجزائر (0.8 - 7.2) - الكاميرون (2.02066231 - 6.78095592) - أوغندا (3.58690583 - 10.7847444) - بنن (1.71316456 - 7.19143372) - بوركينا فاسو (2.96195086 - 8.66187323) - تنزانيا (4.50015356 - 7.67215543) - جزر القمر (0.80004235 - 4.49987422) - مصر (1.76457195 - 7.15628356) - زامبيا (1.44178455 - 10.2982233) - غانا (2.17820674 - 14.0471236).

بينما هناك دول أخرى يأخذ نمو الناتج المحلي بالنسبة لها قيماً إيجابية وأخرى سلبية، منها: الرأس الأخضر التي نجدها تسجل نسبة تقدر بـ -1.27042597 سنة 2009، والسودان التي نجد بها -1.96769586 سنة 2011، -2.28994936 سنة 2018، -2.50353727 سنة 2019، أما أنغولا، فبعدما حفظت على أرقام إيجابية نجد النمو الإجمالي لديها يتراجع في السنوات الأربع الأخيرة، -2.58004964 في 2016 - 0.14721294 في 2017 - و-2.00362973 في 2018 . و

وفي المقابل هناك دول تعرف نسباً كبيرة لصافي الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع الناتج المحلي ، كما هو الحال في موزمبيق التي عرفت نسبة 25.4766454 سنة 2011 ، 34.4637027 سنة 2012 ، 39.4562033 سنة 2013 ، و جمهورية الكونغو التي نلاحظ بها نسبة 35.7904213 سنة 2015 ، و 39.4417542 سنة 2017 و 31.9213058 سنة 2019 ، أما تشاد فبلغت نسبة صافي الاستثمار الأجنبي بها 46.2752395 سنة 2002 لتتخف سنة 2003 إلى 25.9829192 سنة 2003 ، وسيشل التي كانت النسبة بها 13.8285294 سنة 2006 و ترتفع سنة 2007 إلى 17.0211081 وإلى 18.5923821 سنة 2008 ، وفي مدغشقر ارتفعت النسبة من 0.20202573 سنة 2003 إلى 13.4485421 سنة 2009 وتعاود الانخفاض فيما بعد

و الجدول الموالي يوضح نتائج تحليل الارتباط ما بين المتغيرات محل الدراسة:

الجدول رقم (04): مصفوفة الارتباط

	CREDIT2	LAW	REG	EFF	VAAC	POSTAB	TRAD
CREDIT2	1.0000						
LAW	0.0017	1.0000					
REG	0.9638	0.1826*	1.0000				
EFF	0.6082*	0.0000	0.8749*	1.0000			
VAAC	0.7120*	0.0030	0.7711*	0.7487*	1.0000		
POSTAB	0.5226*	0.2729*	0.6342*	0.6778*	0.6804*	1.0000	
TRAD	0.3943*	0.2948*	0.6342*	0.6778*	0.6804*	0.4741*	1.0000
GROWTH	0.3001*	-0.0122	0.2051*	0.3537*	0.1830*	0.0000	-0.0011
FDIRATIO	-0.0850*	0.0542	0.0198	0.0017	0.0405	0.0066	0.9772
	0.0244	0.1517	0.6002	0.9649	0.2843	0.8607	0.9772
	-0.0325	0.0806*	0.0074	0.0543	0.0643	0.1446*	0.4202*
	0.3907	0.0329	0.8456	0.1511	0.0887	0.0001	0.0000
		GROWTH	FDIRATIO				
GROWTH	1.0000						
FDIRATIO	0.0443	1.0000					
	0.2412						

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات STATA V.15

من مصفوفة الارتباط يتضح لنا أن الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من طرف البنوك يرتبط عكسياً مع كل نمو إجمالي الناتج المحلي ، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر ، وطردياً مع محددات الحوكمة (الجودة التنظيمية REG - سيادة القانون LAW - فعالية الحكومة EFF - الصوت والمساءلة VAAC - الاستقرار السياسي POSTAB) إضافة إلى التجارة TRAD .

وبالنسبة لمؤشر سيادة القانون فقد ارتبط ارتباطا طرديا مع الجودة التنظيمية ، و فعالية الحكومة ، الصوت والمساءلة ، الاستقرار السياسي ، و مع نمو إجمالي الناتج المحلي ، و صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ، بينما ارتبط عكسيا مع التجارة ، أما مؤشر الحوكمة الجودة التنظيمية يرتبط ارتباطا طرديا مع فعالية الحكومة ، و مع الصوت والمساءلة ، الاستقرار السياسي ، التجارة ، نمو إجمالي الناتج المحلي ، و صافي الاستثمار الأجنبي المباشر .

كما ارتبط مؤشر فعالية الحكومة طرديا مع مختلف المؤشرات الاقتصادية الأخرى، و مع الصوت والمساءلة ، الاستقرار السياسي ، التجارة ، نمو إجمالي الناتج المحلي ، و صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ، و بالنسبة لمحدد الصوت والمساءلة فقد ارتبط طرديا مع الاستقرار السياسي ، التجارة ، نمو إجمالي الناتج المحلي ، و صافي الاستثمار الأجنبي المباشر .

بينما ارتبط الاستقرار السياسي ، مع التجارة ، ومع نمو إجمالي الناتج المحلي ، و مع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما ارتبطت التجارة عكسيا مع نمو إجمالي الناتج المحلي ، و طرديا مع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر .

و بخصوص نموذج الدراسة فنعرفة من خلال معادلة الانحدار التالية :

$$CREDIT2 = \alpha_{it} + \beta_1LAW_{it} + \beta_2REG_{it} + \beta_3EFF_{it} + \beta_4VAAC_{it} + \beta_5POSTAB_{it} \\ + \beta_6TRAD_{it} + \beta_7GROWTH + \beta_8FDIRATIO_{it} + \mu_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$i \in [1, 2, \dots, n], t \in [1, 2, \dots, T]$$

حيث سيتم تقدير معادلة الانحدار أعلاه باستخدام أحد منهجيات القياس الاقتصادي ، والتي تأخذ في حسابها البعد الزمني و البعد الفردي، حيث يطلق على هذا النوع من البيانات ببيانات البائل أو السلاسل الزمنية المقطعية ، و سنعمد في منهجيتنا على تحليل الانحدار الساكن ، و الذي يتضمن ثلاث نماذج هي نموذج الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابتة ، و نموذج الآثار العشوائية ، و نختار ما بين التقديرات الثلاث بإجراء اختبارات المفاضلة ما بينها ، كما سنقوم بتشخيص النموذج المختار بدراسة عدم ثبات التباين و الارتباط التسلسلي ، و إذا تم الكشف عن هذه المشاكل القياسية سنقوم بإعادة تقدير النموذج المختار مع الأخذ في الاعتبار مشاكل القياس .

و يوضح الجدول الموالي وصف المتغيرات إحصائياً، حيث تم حساب متوسط المتغيرات داخل و بين

الأفراد، بالإضافة إلى الانحرافات المعيارية

الجدول رقم (05): وصف المتغيرات

Variable	Mean	Std. Dev.	Min	Max	Observations
CREDIT2 overall	22.2017	19.69082	0	106.2603	N = 701
between		19.01638	4.044735	84.00226	n = 39
within		5.867308	-4.10506	44.45977	T =17.974
LAW overall	30.00302	20.48156	.9389671	83.66337	N = 702
Between		19.98129	2.637998	79.46453	n = 39
within		5.470354	7.813164	48.96756	T = 18
REG overall	31.28687	18.59442	.4807692	83.65385	N = 702
between		17.94711	5.316924	75.2801	n = 39
within		5.609383	10.84054	56.10234	T = 18
EFF overall	29.8507	21.38874	.9478673	81.73077	N = 702
between		20.97942	3.195749	76.37586	n = 39
within		5.293019	13.97509	50.11459	T = 18
VAAC overall	34.11241	19.58012	2.403846	79.80296	N = 702
between		19.01708	4.675335	73.52712	n = 39
within		5.522884	10.35252	57.99803	T = 18
POSTAB overall	33.61156	23.50569	-2.182968	93.75	N = 702
between		21.66768	3.200515	83.97529	n = 39
within		9.716713	2.972173	77.90141	T = 18
TRAD overall	71.58463	32.96857	16.66853	225.0231	N = 700
between		30.92204	30.81191	186.6031	n = 39
within		12.40021	33.19341	139.6393	T=17.9487
GROWTH overall	4.425961	6.754208	-62.07592	123.1396	N = 702
between		1.422236	1.282494	6.645841	n = 39
within		6.606483	-63.44422	121.7713	T = 18
FDIRATI overall	3.924767	5.74897	-6.369877	57.83755	N = 701
between		3.640508	.557121	15.44491	n = 39
within		4.48419	-11.19376	47.90819	T =17.97

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج STATA V.15

يبين الجدول رقم(02) دراسة وصفية لمتغيرات الحالة حيث يوضح النموذج المتوسط الكلي والمتوسط الكلي

بالإضافة إلى المتوسط بين الأفراد، والمتوسط داخل الأفراد وفيما يلي النتائج بالتفصيل:

1) الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من طرف البنوك: بلغ متوسط العينة المدروسة 2017.22 % بانحراف معياري قدره 19.69082 ، مع تسجيل أدنى قيمة ب 0 % وأعلى قيمة قدرت ب 106.2603 % ، بينما بلغ الانحراف المعياري بين الأفراد 19.01638% ، وسجل أدنى متوسط 4.044735 % بينما أن أقصى قيمة قدرة ب 84.00226، و تم تسجيل أدنى قيمة داخل الأفراد قدرها 4.10506 - و أعلى قيمة قدرها 44.45977 بانحراف معياري قدره 5.867308 .

(2) مؤشر الحوكمة سيادة القانون: بلغ متوسط العينة المدروسة 30.00302 % بانحراف معياري قدره 20.48156، مع تسجيل أدنى قيمة قدرت ب 9.389671 % وأعلى قيمة بلغت 83.66337، كما بلغ أدنى متوسط ما بين الأفراد 2.637998 وأعلى متوسط قدر ب 79.46453 بانحراف معياري 19.98129 و تم تسجيل أدنى قيمة داخل الأفراد قدرها 7.813164 و أعلى قيمة قدرها 48396756 بانحراف معياري قدره 5.470354 .

(3) مؤشر الحوكمة الجودة التنظيمية: بلغ متوسط العينة المدروسة 31.28687 % بانحراف معياري قدره 18.59442 ، مع تسجيل أدنى قيمة قدرت ب 4.807692 . % وأعلى قيمة بلغت 83.65385، كما بلغ أدنى متوسط ما بين الأفراد 5.316924 وأعلى متوسط قدر ب 75.2801 بانحراف معياري 17.94711 و تم تسجيل أدنى قيمة داخل الأفراد قدرها 10.84054 و أعلى قيمة قدرها 56.10234 بانحراف معياري قدره 5.609383 .

(4) مؤشر الحوكمة فعالية الحكومة: بلغ متوسط العينة المدروسة 18.8507 % بانحراف معياري قدره 21.38874 ، مع تسجيل أدنى قيمة قدرت ب 9.478673 . % وأعلى قيمة بلغت 81.73077 ، كما بلغ أدنى متوسط ما بين الأفراد 3.195749 وأعلى متوسط قدر ب 76.37586 بانحراف معياري 20.97942 و تم تسجيل أدنى قيمة داخل الأفراد قدرها 13.97509 و أعلى قيمة قدرها 50.11159 بانحراف معياري قدره 5.293019 .

(5) مؤشر الحوكمة الصوت والمساءلة: بلغ متوسط العينة المدروسة 34.11241 % بانحراف معياري قدره 19.58012 ، مع تسجيل أدنى قيمة قدرت ب 2.403846 % وأعلى قيمة بلغت 79.80296، كما بلغ أدنى متوسط ما بين الأفراد 4.675335 وأعلى متوسط قدر ب 73.53712 بانحراف معياري 19.01708 و تم تسجيل أدنى قيمة داخل الأفراد قدرها 10.35252 و أعلى قيمة قدرها 57.99803 بانحراف معياري قدره 5.522884 .

(6) مؤشر الحوكمة الاستقرار السياسي: بلغ متوسط العينة المدروسة 33.61156 % بانحراف معياري قدره 23.50569 ، مع تسجيل أدنى قيمة قدرت ب -2.182968 % وأعلى قيمة بلغت 93.75، كما بلغ أدنى متوسط ما بين الأفراد 3.200515 وأعلى متوسط قدر ب 83.97529 بانحراف معياري 21.66768 و تم تسجيل أدنى قيمة داخل الأفراد قدرها 2.972173 و أعلى قيمة قدرها 77.90141 بانحراف معياري قدره 9.716713 .

(7) التجارة: بلغ متوسط العينة المدروسة 71.58463 % بانحراف معياري قدره 32.96857 ، مع تسجيل أدنى قيمة قدرت ب 16.66853 % وأعلى قيمة بلغت 225.0231 ، كما بلغ أدنى متوسط ما بين الأفراد 30.81191 وأعلى متوسط قدر ب 186.6031 بانحراف معياري 30.92204 و تم تسجيل أدنى قيمة داخل الأفراد قدرها 33.19341 و أعلى قيمة قدرها 139.6393 بانحراف معياري قدره 12.40021 .

(8) نمو إجمالي الناتج المحلي: بلغ متوسط العينة المدروسة 4.425961 % بانحراف معياري قدره 6.754208 ، مع تسجيل أدنى قيمة قدرت ب -62.07592 وأعلى قيمة بلغت 123.1396 ، كما بلغ أدنى متوسط ما بين الأفراد 1.282494 وأعلى متوسط قدر ب 6.645841 بانحراف معياري 1.422236 و تم تسجيل أدنى قيمة داخل الأفراد قدرها -63.44422 و أعلى قيمة قدرها 121.7713 بانحراف معياري قدره 6.606483 .

(9) صافي الاستثمار الأجنبي المباشر: بلغ متوسط العينة المدروسة 3.924767 % بانحراف معياري قدره 5.74897 ، مع تسجيل أدنى قيمة قدرت ب -6.369877 % وأعلى قيمة بلغت 57.83755 ، كما بلغ أدنى متوسط ما بين الأفراد 557121.557121 وأعلى متوسط قدر ب 15.44491 بانحراف معياري 3.640508 و تم تسجيل أدنى قيمة داخل الأفراد قدرها -11.19376 و أعلى قيمة قدرها 47.90819 بانحراف معياري قدره 4.48419 .

المطلب الثاني: عرض النتائج :

أولاً: نتائج نماذج البائل

1- نتائج نموذج الانحدار التجميعي: pooled model

الجدول رقم (06): نموذج الانحدار المجمع

Source	SS	df	MS	Number of obs = 699		
Model	150052.791	8	18756.5988	F(8, 690)	=	106.82
Residual	121157.702	690	175.590873	Prob > F	=	0.0000
Total	271210.493	698	388.553715	R-squared	=	0.5533
				Adj R-squared	=	0.5481
				Root MSE	=	13.251

CREDIT2	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
LAW	-.0254612	.0268028	-0.95	0.342	-.078086	.0271636
REG	-.0087736	.0611699	-0.14	0.886	-.1288751	.1113279
EFF	.6718466	.0549733	12.22	0.000	.5639115	.7797816
VAAC	.1383098	.045659	3.03	0.003	.0486626	.227957
POSTAB	-.2101418	.0354632	-5.93	0.000	-.2797706	-.1405129
TRAD	.1101722	.0205391	5.36	0.000	.0698455	.1504988
GROWTH	-.2414412	.0743988	-3.25	0.001	-.3875163	-.095366
FDIRATIO	-.398692	.0978762	-4.07	0.000	-.590863	-.206521
_cons	.276746	1.680476	0.16	0.869	-3.022713	3.576205

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات STATA V.15

من نتائج الانحدار التجميعي يتبين لنا أن مؤشر الحوكمة سيادة القانون (LAW) يؤثر سلباً على الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من طرف البنوك (CREDIT2) عند مستوى معنوية 1 % ، حيث إنه عندما يرتفع مؤشر الحوكمة سيادة القانون ب 1 % ينخفض الائتمان المحلي ب 0.0254612 . وبالنسبة ل مؤشر الحوكمة الجودة التنظيمية (REG) فيؤثر سلباً هو الآخر ؛ إذ كلما زاد ب 1 % انخفض الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص ب 0.0087739 . ، بينما نجد فعالية الحكومة تؤثر إيجاباً على الائتمان المحلي ، فكلما ارتفعت ب 1 % ، ارتفع معها الائتمان المحلي ب 0.6718466 . إضافة إلى التأثير الإيجابي للصوت والمساءلة ، فكلما ارتفعت ب 1 % ، ارتفع معها الائتمان المحلي ب 0.1383098 . بينما نجد تأثيراً سلبياً للاستقرار السياسي (POSTAB) فكلما ارتفع ب 1 % ، انخفض الائتمان المحلي ب 0.2101418 . أما التجارة (TRAD) فكلما ارتفعت ب 1 % ، ارتفع معها الائتمان المحلي ب 0.1101722 . ويؤثر نمو الناتج المحلي (GROWTH) سلباً فكلما ارتفع ب 1 % ، انخفض الائتمان المحلي ب

2414412. وأخيراً نجد تأثيراً سلبياً كذلك فيما يخص صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (FDIRATIO) فكلما ارتفع ب 1 % ، انخفض الائتمان المحلي ب 398692.

2- نتائج نموذج الانحدار الثابت: fixed model

الجدول رقم (07): نموذج الآثار الثابتة

Fixed-effects (within) regression	Number of obs =	699
Group variable: ID	Number of groups =	39
R-sq:	Obs per group:	
within = 0.1395	min =	16
between = 0.2980	avg =	17.9
overall = 0.2651	max =	18
	F(8, 652) =	13.21
	Prob > F =	0.0000
corr(u_i, Xb) = 0.3221		

CREDIT2	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
LAW	-.119735	.0421186	-2.84	0.005	-.2024395 -.0370304
REG	-.0657224	.0429669	-1.53	0.127	-.1500925 .0186477
EFF	.1200967	.0524477	2.29	0.022	.01711 .2230835
VAAC	.2295604	.0395493	5.80	0.000	.151901 .3072197
POSTAB	-.1422429	.0245594	-5.79	0.000	-.190468 -.0940178
TRAD	.0252155	.0184844	1.36	0.173	-.0110808 .0615117
GROWTH	-.1311614	.0324996	-4.04	0.000	-.194978 -.0673449
FDIRATIO	.0946826	.0504526	1.88	0.061	-.0043865 .1937518
_cons	19.65212	2.559469	7.68	0.000	14.62632 24.67791

sigma_u		17.085754
sigma_e		5.6389131
rho		.90177527 (fraction of variance due to u_i)

F test that all u_i=0: F(38, 652) = 83.11 Prob > F = 0.0000

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات STATA V.15

من نتائج الانحدار الثابت يتبين لنا أن مؤشر الحوكمة سيادة القانون يؤثر سلباً على CREDIT2 عند مستوى معنوية 1% ، حيث عندما يرتفع مؤشر الحوكمة سيادة القانون ب 1% ينخفض CREDIT2 بنسبة 0.119735 ، أما بالنسبة لمؤشر الحوكمة الجودة التنظيمية REG فيؤثر سلباً هو الآخر على CREDIT2 ، عندما يزيد ب 1% ، ينخفض الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من طرف البنوك بنسبة 0.0657224 وهو ذو دلالة معنوية ، أما مؤشر فعالية الحكومة فهو يؤثر إيجاباً على CREDIT2 ، حيث إذا ارتفع ب 1% يرتفع الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من طرف البنوك بنسبة 0.1200967 ويظهر لنا أن له دلالة معنوية إحصائية. أما فيما يتعلق مؤشر الحوكمة الصوت والمساءلة يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، حيث إذا ارتفع ب 1% ارتفع CREDIT2 بنسبة 0.2295604 ويظهر لنا أن له دلالة معنوية إحصائية.

وبالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي POSTAB فيؤثر سلبا على CREDIT2 ، عندما يزيد ب 1%، ينخفض الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من طرف البنوك بنسبة 0.1422429 وهو ذو دلالة معنوية ، أما التجارة فتؤثر ايجابا على CREDIT2 ، حيث إذا ارتفع ب1% يرتفع CREDIT2 بنسبة 0.252155 ويظهر لنا أن له دلالة معنوية إحصائية. وفيما يتعلق بنمو إجمالي الناتج المحلي GROWTH يؤثر سلبا على نمو إجمالي الناتج المحلي ، حيث إذا ارتفع ب1% انخفض CREDIT2 بنسبة 0.1311614 ، وإذا ارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر FDIRATIO ب1% يرتفع CREDIT2 بنسبة 0.0958826.

3- نموذج الانحدار العشوائي: random model

الجدول رقم (08): نموذج الآثار العشوائية

Random-effects GLS regression	Number of obs	=	699			
Group variable: ID	Number of groups	=	39			
R-sq:	Obs per group:					
within = 0.1326	min =		16			
between = 0.4601	avg =		17.9			
overall = 0.4187	max =		18			
	Wald chi2(8)	=	126.51			
	Prob > chi2	=	0.0000			
corr(u_i, X) = 0 (assumed)						
-----+-----						
CREDIT2	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
-----+-----						
LAW	-.131541	.0392672	-3.35	0.001	-.2085034	-.0545786
REG	-.0398557	.0429461	-0.93	0.353	-.1240284	.0443171
EFF	.1998559	.0501911	3.98	0.000	.1014832	.2982287
VAAC	.2613278	.0383879	6.81	0.000	.186089	.3365666
POSTAB	-.1461477	.0246176	-5.94	0.000	-.1943973	-.097898
TRAD	.043915	.0180367	2.43	0.015	.0085636	.0792663
GROWTH	-.1398891	.0331227	-4.22	0.000	-.2048084	-.0749698
FDIRATIO	.0733206	.0512344	1.43	0.152	-.027097	.1737383
_cons	14.60242	3.055813	4.78	0.000	8.613134	20.5917
-----+-----						
sigma_u	12.068382					
sigma_e	5.6389131					
rho	.82080269	(fraction of variance due to u_i)				
-----+-----						

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات STATA V.15

من نتائج الانحدار العشوائي يتبين لنا أن مؤشر الحوكمة سيادة القانون يؤثر سلبا على CREDIT2 عند مستوى معنوية 1% ، حيث عندما يرتفع النمو الاقتصادي ب1% ينخفض CREDIT2 بنسبة 0.131541 ، أما بالنسبة لمؤشر الحوكمة الجودة التنظيمية REG فيؤثر سلبا هو الآخر على

CREDIT2 ، عندما يزيد ب 1%، ينخفض الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من طرف البنوك بنسبة 0.0398557 وهو ذو دلالة معنوية ، أما مؤشر فعالية الحكومة فهو يؤثر ايجابا على CREDIT2 ، حيث إذا ارتفع ب1% يرتفع الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من طرف البنوك بنسبة 0.1998559 ويظهر لنا أن له دلالة معنوية إحصائية. أما فيما يتعلق مؤشر الحوكمة الصوت والمساءلة يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي، حيث إذا ارتفع ب1% ارتفع CREDIT2 بنسبة 0.2613278 ويظهر لنا أن له دلالة معنوية إحصائية.

وبالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي POSTAB فيؤثر سلبا على CREDIT2 ، عندما يزيد ب 1%، ينخفض الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من طرف البنوك بنسبة 0.14611477 وهو ذو دلالة معنوية ، أما التجارة فتؤثر ايجابا على CREDIT2 ، حيث إذا ارتفع ب1% يرتفع CREDIT2 بنسبة 0.043915 ويظهر لنا أن له دلالة معنوية إحصائية. وفيما يتعلق بنمو إجمالي الناتج المحلي GROWTH يؤثر سلبا على نمو إجمالي الناتج المحلي ، حيث إذا ارتفع ب1% انخفض CREDIT2 بنسبة 0.1398891 ، وإذا ارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر FDIRATIO ب1% يرتفع CREDIT2 بنسبة 0,07332

ثانيا : نتائج اختبارات المفاضلة ما بين نماذج البائل

1-نتائج اختبار المفاضلة ما بين نموذج الانحدار المجمع و الإنحدار العشوائي

اختبارات المفاضلة ما بين نموذج الانحدار المجمع، نموذج الاثار الثابتة و نموذج الأثار العشوائية :

الجدول رقم (09): اختبار LM

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

CREDIT2[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
CREDIT2	388.5537	19.71177
e	31.7706	5.636541
u	146.9711	12.12317

Test: Var(u) = 0
chibar2(01) = 3198.34
Prob > chibar2 = 0.0000

PRM: H_0 هو الأفضل

REM: H_1 هو الأفضل

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ أن $p=0.000$ ومنه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج الانحدار العشوائي REM هو الأفضل.

الجدول رقم (10): اختبار هاوسمان

	---- Coefficients ----			
	(b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt (diag(V_b-V_B)) S.E.
LAW	-.119735	-.131541	.0118061	.0175189
REG	-.0657224	-.0398557	-.0258667	.0089263
EFF	.1200967	.1998559	-.0797592	.0186459
VAAC	.2295604	.2613278	-.0317675	.0125105
POSTAB	-.1422429	-.1461477	.0039048	.0047525
TRAD	.0252155	.043915	-.0186995	.0055468
GROWTH	-.1311614	-.1398891	.0087276	.0019174
FDIRATIO	.0946826	.0733206	.021362	.0052814

b = consistent under H_0 and H_a ; obtained from xtreg
 B = inconsistent under H_a , efficient under H_0 ; obtained from xtreg
 Test: H_0 : difference in coefficients not systematic
 $\chi^2(8) = (b-B)' [(V_b-V_B)^{-1}] (b-B)$
 $= 35.61$
 Prob> $\chi^2 = 0.0000$

H_0 هو الأفضل REM:

H_1 هو الأفضل FEM:

إذا كانت prob أقل من 0.05 فإننا نقبل الفرضية القائلة بأن FEM هو الأفضل.

من النموذج أعلاه يتضح لنا أن $prob=0.000$ وهي أقل من 0.05 وبذلك نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج الأثر الثابت FEM هو الأفضل.

ثالثاً : اختبارات التشخيص للبواقي:

1- اختبار عدم ثبات التباين

ثبات التباين: H0

عدم ثبات التباين: H1

الجدول رقم (11): اختبار عدم ثبات التباين

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity in fixed effect regression model

```
H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i
chi2 (39) =      8431.86
Prob>chi2 =      0.0000
```

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات STATA V.15

ويتبين من نتائج الاختبار Modifie Wald أن النموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين، لأن القيمة

الاحتمالية أقل من 5% مما يشير إلى ضرورة رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة.

الجدول رقم (12): اختبار الارتباط التسلسلي

```
Pesaran's test of cross sectional independence =      43.830, Pr = 0.0000
Average absolute value of the off-diagonal elements =      0.512
```

يتضح من خلال اختبار pesaran أنه يوجد ارتباط تسلسلي في بواقي النموذج حيث تشير القيم

الاحتمالية إلى قبول الفرضية البديلة، التي تشير إلى وجود الارتباط التسلسلي

من خلال اختبارات التشخيص، يتبين لنا أن بواقي نموذج الآثار الثابتة تعاني من مشاكل قياسية ،

تتمثل في عدم ثبات تباين البواقي، و وجود ارتباط تسلسلي بالبواقي، لذلك سيتم إعادة تقدير نموذج الآثار

الثابتة باستخدام منهجية تأخذ في تقديرها هذه المشاكل ، وهي منهجية PCSEs و نتائج هذه المنهجية

موضحة في الجدول رقم (13) ، حيث سيتم اعتماد نتائجها في دراستنا.

الجدول رقم (13): اعادة تقدير نموذج الاثار الثابتة باستخدام منهجية pcse

Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)
 Group variable: ID Number of obs = 699
 Time variable: T Number of groups = 39
 Panels: correlated (unbalanced) Obs per group:
 Autocorrelation: no autocorrelation min = 16
 Sigma computed by casewise selection avg = 17.923077
 max = 18
 Estimated covariances = 780 R-squared = 0.9236
 Estimated autocorrelations = 0 Wald chi2(26) = 74724.09
 Estimated coefficients = 47 Prob > chi2 = 0.0000

	Panel-corrected					
CREDIT2	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
LAW	-.119735	.0395793	-3.03	0.002	-.1973089	-.042161
REG	-.0657224	.0424466	-1.55	0.122	-.1489161	.0174714
EFF	.1200967	.053089	2.26	0.024	.0160442	.2241492
VAAC	.2295604	.0344022	6.67	0.000	.1621332	.2969875
POSTAB	-.1422429	.0270482	-5.26	0.000	-.1952564	-.0892294
TRAD	.0252155	.0167494	1.51	0.132	-.0076127	.0580436
GROWTH	-.1311614	.0379285	-3.46	0.001	-.2054999	-.056823
FDIRATIO	.0946826	.0367613	2.58	0.010	.0226319	.1667333

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات STATA V.15

بناء على نتائج تقديرات منهجية pcse مع الأخذ بعين الاعتبار مشكل عدم ثبات التباين والارتباط التسلسلي ، يتضح لنا أن كل المتغيرات المؤسسية لديها أثر معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1 % باستثناء مؤشر الحوكمة و المتمثل في الجودة التنظيمية ، كما يتبين من النتائج كذلك أن كل المتغيرات الاقتصادية لديها أثر معنوي على التطور المالي عند مستوى معنوية 1 % بالاستثناء الانفتاح التجاري الذي تبين أن له أثر غير معنوي إحصائياً على التطور المالي. حيث يؤثر كل من مؤشري الحوكمة سيادة القانون و الاستقرار السياسي بالإضافة إلى النمو الاقتصادي سلبياً على الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من طرف البنوك في الدول الإفريقية محل الدراسة ، بينما تؤثر باقي المتغيرات وهي: فعالية الحكومة ، الصوت والمساءلة ، صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إيجاباً على الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص.

إذا ارتفع مؤشر سيادة القانون ب 0.01 ، مع ثبات العوامل الأخرى ، ينخفض الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص ب 0.119735 ، و إذا ارتفع مؤشر فعالية الحكومة ب 0.01 ، يرتفع الائتمان ب 0.1200967 ، كما أنه إذا ارتفع مؤشر الصوت والمساءلة ب 0.01 ، ينخفض الائتمان المحلي المقدم

إلى القطاع الخاص ب 0.2295604 ، وإذا ارتفع الاستقرار السياسي ب 0.01 ، ينخفض الائتمان المحلي ب 0.1422429 ، أما إذا ارتفع نمو إجمالي الناتج المحلي ب 0.01 ، ينخفض الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص ب 0.1311614 ، وإذا ارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.01 ، يرتفع الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص ب 0.946826

خلاصة

من خلال هذه الدراسة القياسية حاولنا معرفة مدى اعتماد الدول الإفريقية لمحددات الحوكمة في تطوير نظامها المالي ، وكان عدد الدول المختارة للدراسة 39 دولة ، خلال المجال الزمني 2002 - 2019 ، معتمدين على عدد من المؤشرات الاقتصادية وهي: الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من طرف البنوك التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي) نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي) ، فضلا عن خمس محددات للحوكمة وهي: الجودة التنظيمية سيادة القانون فعالية الحكومة الصوت والمساءلة الاستقرار السياسي.

وتم استخدام نماذج البائل في الدراسة لاختبار المفاضلة بين نتائج نموذج الانحدار المجمع والانحدار العشوائي ، إضافة إلى اختبار هاوسمان واختبار عدم ثبات التباين.

خاتمة عامة

ظهر مفهوم الحوكمة في إطار الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية في مجال التنمية الإنسانية بمختلف أبعادها السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، حيث تم استخدام هذا المصطلح للتركيز على المساءلة المالية للحكومة، فوفقا للحكومة، فإن الأدوات الحكومية للسياسات الاقتصادية ليس من المفروض أن تكون اقتصادية فقط، بل لابد أن تكفل العدالة والمساواة، ومع بداية التسعينات؛ تم التركيز على الجوانب الديمقراطية للحكومة من حيث تدعيم المشاركة، وتفعيل دور المجتمع المدني، وإزاحة الغبار عن كل ما يجعل من الدولة ممثلا شرعيا لمواطنيها ومن هذا المنطلق تم تبني هذا المفهوم على أساس أنه يتعرض لما هو أبعد من الإدارة العامة، الأدوات والعلاقات والأساليب المتعلقة بالحكم، ليشمل مجموعة العلاقات القائمة بين الحكومة والمواطنين، سواء كأفراد أو كجزء من مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية.

ويحتل النظام المالي مركزا حيويا في الهيكل الاقتصادي للدول؛ من خلال ما ينتجه من خدمات متنوعة، تستخدمها العائلات ودوائر الأعمال والحكومات، ضمن أدوات مالية مختلفة،، مثل النقود والأصول المالية، التي تستعمل كأوعية للادخار والاستثمار، والمؤسسات المالية التي تتمثل في البنوك التجارية والاستثمارية، شركات التأمين والأسواق المالية، كما أن وجود نظام مالي يتسم بقدر من الكفاءة؛ من شأنه أن يخفف من تكلفة القروض والمخاطرة، ويشجع ادخار، ويضمن التخصيص الجيد للموارد المالية، وكلما كان النظام المالي أكثر تطورا ومتانة، زادت مساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي.

هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى البحث في مؤشرات الحوكمة الدولية و تأثيرها على التطور المالي بالدول الإفريقية خلال الفترة 2002-2019 ، حيث اعتمدنا على تحليل الانحدار الساكن و المتمثل في ثلاث نماذج أساسية و هي نموذج الانحدار المجمع، نموذج الانحدار الثابت و نموذج الانحدار العشوائي ، وبعد اجراء اختبارات التفاضل ما بين النماذج الثلاث ، أشارت نتائج هذه الاختبارات إلى ضرورة الاعتماد على نموذج الانحدار الثابت، وبعد فحص و تشخيص بواقي النموذج المختار ، تبين أنه يعاني من مشاكل القياس الاقتصادي و المتمثلة في الارتباط التسلسلي و عدم ثبات التباين، لذلك تم إعادة تقدير النموذج بالاعتماد على منهجية pcse ، و كشفت النتائج على ما يلي:

- ❖ كل المتغيرات المؤسسية لديها أثر معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1 % باستثناء مؤشر الحوكمة واحد و المتمثل في الجودة التنظيمية .
- ❖ يتبين من النتائج كذلك أن كل المتغيرات الاقتصادية لديها أثر معنوي على التطور المالي عند مستوى معنوية 1 % بالاستثناء الانفتاح التجاري الذي تبين أن له أثر غير معنوي إحصائياً على التطور المالي.
- ❖ يؤثر كل من مؤشري الحوكمة سيادة القانون و الاستقرار السياسي بالإضافة إلى النمو الاقتصادي سلباً على الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من طرف البنوك في الدول الإفريقية محل الدراسة ، بينما تؤثر باقي المتغيرات وهي: فعالية الحكومة ، الصوت والمساءلة ، صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إيجاباً على الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص.

ومن هذه النتائج ، نستنتج ما يلي:

- ❖ أن بعض مؤشرات الحوكمة الدولية لها تأثير سلبي على التطور المالي بالدول الإفريقية محل الدراسة ، من خلال تأثيرها العكسي على الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من طرف البنوك ، ونعني بذلك كلا من سيادة القانون والاستقرار السياسي،
- ❖ بينما تساعد المؤشرات الأخرى للحوكمة مثل فعالية الحكومة ، الصوت والمساءلة ، إضافة في تطوير النظام المالي للدول محل الدراسة.
- ❖ يحد النمو الاقتصادي من التطور المالي بالدول محل الدراسة ، بينما يساهم المستثمرون الأجانب في تطوير النظام المالي.

الاقتراحات:

تساهم محددات الحوكمة الدولية في التنمية الاقتصادية للدول ، وأي خلق في إحدى هذه المحددات أو بعضها قد يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي لتلك الدول ، وفيما يلي نستعرض بعض التوصيات :

ضرورة تحقيق المحددات الدولية التي تساهم في خلق حركية اقتصادية بالدول الإفريقية ،
مثل الجودة التنظيمية وسيادة القانون الاستقرار السياسي ، التجارة ، نمو إجمالي الناتج المحلي
لخلق فرص تنمية ؛

العناية بالمتغيرات الاقتصادية التي تسهم في التطور المالي والاقتصادي للدول الإفريقية مثل
الانفتاح التجاري .

تحديث القوانين لرفع مستويات التطور المالي و زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

إعادة النظر في بعض المتغيرات التي تساهم في التطور المالي وهي: الجودة التنظيمية
وسيادة القانون الاستقرار السياسي ، التجارة ، نمو إجمالي الناتج المحلي ، فعالية الحكومة ،
الصوت والمساءلة ، صافي الاستثمار الأجنبي المباشر حتى يكون له تأثير إيجابي على الائتمان
المحلي المقدم إلى القطاع الخاص.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أولاً: المراجع باللغة العربية

1 - الكتب:

1 - أحمد طه العجلوني (2014): نظرية التمويل الإسلامي وأدواته - مدخل مالي معاصر. المملكة العربية السعودية: جامعة القصيم.

4 - أحمد علي خضر (2012): حوكمة الشركات. الاسكندرية، مصر: دار الكر الجامعي.

5 - الحسين بن مسعود البغوي (1989): تفسير البغوي (ج 3). الرياض، المملكة العربية السعودية: دار طيبة للنشر والتوزيع.

6 - سمير محمد عبد الوهاب، محمد محمود الطعمنة (2005): الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير (المجلد 1). القاهرة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

7 - سهير إبراهيم الشوملي (2020): إدارة مالية دولية. عمان، الأردن: دار الإعصار للنشر والتوزيع.

8 - شحاته السيد (2007): مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الاعمال العربية والدولية المعاصرة (المجلد 1). الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر.

9 - علي عباس (2007): إدارة الأعمال الدولية. عمان، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.

10 - كامل صكر القيسي (2017): النظام المالي في العهد الأموي. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

2 - الرسائل الجامعية:

أولاً: أطروحات الدكتوراه:

1 - شياوي سهام (2016): إشكالية الحوكمة والقيم التنظيمية في الجامعة دراسة حالة عينة من الجامعات الجزائرية. أطروحة دكتوراه، شعبة علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات، بومرداس، الجزائر: جامعة أمحمد بوقرة .

تأثير الحوكمة على التطور المالي بالدول الإفريقية 2002-2019

- 2 - قريو أسماء (2016): التفاعل بين الحوكمة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق استدامة منظمات دراسة حالة بعض منظمات الأعمال في الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
- 3 - محمد البشير بن عمر (2017): دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة دكتوراه علوم التسيير (مالية المؤسسات) . ورقلة، الجزائر.
- 4 - وفاء معاوي (2017): الحوكمة المحلية الإلكترونية كآلية للتنمية في الجزائر دراسة حالة ولاية سطيف. أطروحة دكتوراه، تخصص: التنظيمات السياسية . باتنة، الجزائر: كلية الحق وق والعلوم السياسية، جامعة باتنة.

ثانيا: رسائل الماجستير

- 1 - عبد الرحمن بن الشيخ (2009): اتجاهات تعيين استقرا النظام المالي في الإطار العولمي الجديد - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر، الجزائر.

4 - المجلات و الدوريات:

- 1 - أبو العطاء نرمين (2003): حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مجلة الإصلاح الاقتصادي.
- 2 - بلعادي عمار، جاو جدو رضا (2010): دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والافصاح، الملتقى الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات، أم البواقي.
- 3 - درويش محمد فهيم (2010): مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد المجلد 1. دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- 4 - سليمان إلياس (1 ماي، 2011): الحكم الراشد بين الخصائص والمعايير. مجلة البدر.
- 5 - عبد العزيز قتال (2018): دور الحكم الراشد في تفعيل التنمية المستدامة بالجزائر. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة.
- 6 - عمر ياسين خضيرات (2015): أثر مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر. مجلة المنارة.

تأثير الحوكمة على التطور المالي بالدول الإفريقية 2002-2019

- 7 - لطفي عامر بن جديدة (2014): النظام المالي الإسلامي - المبادئ والممارسات - كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية صص 23-71 - 74) الرياض: جامعة محمد بن سعود الإسلامية.
- 8 - غازي شيناسي (1 سبتمبر, 2005): الحفاظ على الاستقرار المالي. سلسلة قضايا اقتصادية.
- 9 - محمد البلتاجي (2007): الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية. مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية. الرياض.
- 10 - محمد بن سعيد (2015): آليات تطبيق مبادئ الحوكمة وتطوير إدارة الجماعات المحلية. ملتقى دولي مبادئ الحوكمة وتطوير إدارة الجماعات المحلية، ص 33، سيدي بلعباس.
- 11 - يسين سي الاخضر غربي، معمر فطوم (2019): معالم النظام المالي الإسلامي والنظم المؤسسية له، الملتقى الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل المؤسسات الناشئة صص 2-25، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- 1 * Ali Abd -essamed : Political stability and its relationship to indicators of financial development in developing countries, (2000- 2014); thesis doctorat, university of tunis; 2019;
- 2 - Adli Ibrahim: Good governance and economic growth: an attempt to model the relationship -case of Algeria
مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، العدد السادس، 25 / 12 / 2016 (ص ص 281-294):
- 3* Awan, R. Akhtar; T. & Rahim, S: Governance, corruption and economic growth: a panel data analysis of selected SAARC countries. Pakistan Economic and Social Review, 56 (01),
- 4- La nouvelle gouvernance des finances publiques au Maroc eten France quelles perspectives ;

5* Omoteso, K., & Ishola Mobolaji, H. (2014). Corruption, governance and economic growth in Sub-Saharan Africa: a need for the prioritisation of reform policies. Social Responsibility Journal,10 (02) 2017 , pp. 316-330.

6- rachid monsif. Governance and its relationship to financial performance in Western European countries, a standard study, doctorat thesis sciences economy; university of tunis. 2017: